Journal of Business and Environmental Sciences
Volume: 4(4), Page: 77-102
https://doi.org/10.21608/jcese.2025.382574.1111
ISSN: 2974-3117
E-ISSN: 2974-3125

Research article

The Importance of Monetary Policy and Its Effects on the Components of the Macroeconomy in Libya

Helmi Ahmed Elgomaty
Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi 41684, Libya

Abstract: Monetary policies are at the forefront of the macroeconomic policies that the state relies on to manage and direct economic activity. They have occupied this position for a long time, as economists consider them the main axis of these policies, and the basic tool that enables the state to influence other economic variables such as investment, prices, production, income, trade, and others. Therefore, the research problem revolves around the axis of macroeconomic policies, and in particular monetary policy, with the emergence of the point of view calling for the necessity of combining the two policies at the monetary and financial levels, so that they have the ability to limit the negative economic effects resulting from their exaggeration in application. To achieve greater effectiveness in influencing the status and direction of economic activity, the Central Bank must determine the size of the money supply that is consistent with the state of economic activity and achieve both objectives. This represents the primary objective of the study, which explores the importance of monetary policy and its impact on the Libyan macroeconomy. He also pointed out the importance of the research from the economic reality that Libya is experiencing, especially in light of the political circumstances that made the Libyan economy a suitable environment for the growth of inflationary pressures and the devaluation of the dinar and pushing local price levels towards an unprecedented rise through the activation of monetary policy tools in order to attract local and foreign investments, and direct investments towards various economic sectors and activities. We also discussed the importance of monetary policy and the difficulties facing monetary policy in the national economy, with an explanation of the most important economic tools and the difference between direct and indirect tools, quantitative tools and qualitative tools. We also showed the impact of monetary policy on the state of the macroeconomy in terms of the development of money supply and the volume of public spending during the period 2000–2023. Finally, the research addressed the most important economic reforms followed in the Libyan economy, devaluing the dinar by 13% at the beginning of this April. The results of the study showed the weakness of the impact of the aforementioned policies on the Libyan economy, resulting from the attempt of each policy to dominate it and work alone, which increases the state's economic burdens. The deterioration of the security situation in Libya contributed to the departure of foreign companies and foreign workers, which hinders the progress of the wheel of economic development and the halting of many existing and new projects. The study recommended strengthening the governance of local banks and addressing institutional weaknesses in public institutions, oversight of government spending, and the rule of law to create a more stable business environment and support private sector activity.

Keywords: Monetary Policy - Inflation - Unemployment - Demonetization - Devaluation of the Dinar.

APA Citation: Elgomaty, H. A. (2025). The Importance of Monetary Policy and Its Effects on the Components of the Macroeconomy in Libya. Journal of Business and Environmental Sciences, 4(4), 77-102.
Received: 7 May 2025; **Revised**: 16 June 2025; **Accepted:** 6 September 2025; **Published: 13** September 2025
The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)
https://jcese.journals.ekb.eg/

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

أهمية السياسة النقدية وآثارها على مكونات الاقتصاد الكلي في ليبيا

حلمي أحمد القماطي
أستاذ مشارك – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي – ليبيا

الملخص:
تأتي السياسات النقدية في مقدمة السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وقد احتلت تلك المكانة منذ أمد بعيد، حيث اعتبرها الاقتصاديون المحور الرئيسي لتلك السياسات، والأداة الأساسية التي تمكن الدولة من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل والتجارة وغيرها، لذلك تتمحور مشكلة البحث حول محور السياسات الاقتصادية الكلية وعلى وجه الخصوص السياسة النقدية مع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين على المستوي النقدي والمالي، حتى تمتلك القدرة على الحد من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن المبالغة في تطبيقها، وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي. وهذا الأمر يتطلب من المصرف المركزي تحديد حجم المعروض النقدي الذي يتناسب مع حالة النشاط الاقتصادي وتحقيق الهدفين معاً، ويمثل الهدف الرئيسي للبحث حول أهمية السياسة النقدية وتأثيرها على الاقتصاد الكلى الليبي، كما بين اهمية البحث حول أهمية البحث من الواقع الاقتصادي الذي تعيشه ليبيا خاصة في ظل الظروف السياسية التي جعلت من الاقتصاد الليبي بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية وتخفيض قيمة الدينار ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع بصورة غير مسبوقة من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية من أجل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما تناولنا أهمية السياسة النقدية و الصعوبات التي تعترض السياسة النقدية في الاقتصاد القومي مع توضيح لآهم الادوات الاقتصادية والفرق بين الادوات المباشرة والغير مباشرة ، والادوات الكمية والادوات النوعية ، كما بينت تأثير السياسة النقدية على حالة الاقتصاد الكلى من حيث تطور عرض النقود وحجم الانفاق العام خلال الفترة2000 – 2023، تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة (2000-2023) وتأثيراتها على معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر واخير تناول البحث اهم الاصلاحات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد الليبي خفض قيمة الدينار بنسبة 13% مطلع أبريل الجاري، إضافة إلى تشديد القيود على النقد الأجنبي من أجل تخفيف الضغوط الواقعة على احتياطيات البلاد من العملة الصعبة نتيجة غياب أدوات السياسة النقدية التقليدية، وهو ما يجعل ضبط الإنفاق المالي هو الأداة الأكثر فاعلية ضمن الأطر الاقتصادية المتاحة في ليبيا حاليًا. ومع ذلك، نبّه الصندوق إلى أن حالة عدم الاستقرار السياسي والتشظي المؤسسي قد تعيق قدرة السلطات على معالجة ضغوط الإنفاق خلال الفترة القصيرة المقبلة وتقليص الفجوة القائمة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية، موصيًا بإلغاء تدريجي لضريبة النقد الأجنبي، وتخفيف القيود على تحويل العملات، مع الحرص على المحافظة على احتياطيات النقد الأجنبي عند مستويات آمنة، بالإضافة لقيام مصرف ليبيا المركزي بوضع إطار عمل واضح وفعّال للسياسة النقدية، مع تحديد سعر فائدة مرجعي يستند إليه النظام المصرفي، بما يمكنه من الاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة، ويمنح البنوك والمؤسسات المالية أداة دقيقة لتحديد تكاليف الإقراض وأسعار الفائدة و تعزيز الشمول المالي وتشجيع التحول نحو المدفوعات الإلكترونية وضخ أوراق نقدية جديدة في السوق، معتبرًا أن هذه الخطوات ضرورية لمعالجة ظاهرة اكتناز النقد، واستعادة الثقة بالقطاع المصرفي. كما دعا إلى تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة، وتوفير خطط ادخار جذابة للمواطنين. وكانت نتائج الدراسة ضعف تأثير السياسات المذكورة في الاقتصاد الليبي الناجم عن محاولة هيمنة كل سياسة عليه والعمل المنفرد وهذا يزيد من أعباء الدولة اقتصاديا ، ان تدهور الحالة الأمنية في ليبيا ساهم في مغادرة الشركات الأجنبية والأيدي العاملة الوافدة مما يعرقل مسيرة عجلة التنمية الاقتصادية وتوقف العديد من المشاريع القائمة والمستحدثة منها ، بجانب درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي كبيرة، وذلك بسبب اعتماد الدولة تصدير بضاعة واحدة وهي النفط واعتمادها على الاستيراد بدرجة كبيرة في معظم احتياجاتها ومعاملاتها وأوصت الدراسة تعزيز حوكمة البنوك المحلية. كما أشاد الصندوق بنشر ديوان المحاسبة الليبي لتقاريره السنوية، إلى جانب اعتماد ليبيا استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، لكنه نبه إلى أن نقاط الضعف المؤسسية لا تزال قائمة، خاصة في إدارة المؤسسات العامة، والإشراف على الإنفاق الحكومي، وسيادة القانون، معتبرًا أن معالجة هذه التحديات في الوقت المناسب من شأنها أن تسهم في خلق بيئة أعمال أكثر استقرارًا ودعم نشاط القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية – التضخم – البطالة – سحب العملة – تخفيض قيمة الدينار.

المقدمة :

تأتي السياسات النقدية في مقدمة السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وقد احتلت تلك المكانة منذ أمد بعيد، حيث اعتبرها الاقتصاديون المحور الرئيسي لتلك السياسات، والأداة الأساسية التي تمكن الدولة من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل والتجارة وغيرها، كما أصبحت محور السياسات الاقتصادية الكلية مع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين على المستوي النقدي والمالي، حتى تمتلك القدرة على الحد من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن المبالغة في تطبيقها ، وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي.

إن التطورات المستمرة التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازني واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد للاقتصاد العالمي...إلخ. كل تلك الاختلالات أثّرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية والتي أدّت إلى اختلاف الأفكار و تباين السياسة النقدية، هذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد للسياسة النقدية، وقد كان لهذا المظهر أثر كبير على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير على معدل النمو المطلوب، حيث لم يعد التحكم في عرض النقود هدفها النهائي، وإنما أصبح تحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في النمو الاقتصادي وتحسن وضع ميزان المدفوعات والحد من معدلات البطالة أهداف أساسية للسياسة النقدية مما يجعل الدول النامية تهتم بالسياسات النقدية بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية التي تحقق لها الاستقرار والتوازن. [1]

مشكلة البحث :-

يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال قيام المصرف المركزي بتحديد حجم النقود الملائم لحالة الاقتصاد الوطني ، فالمصرف المركزي بإعتباره المسئول عن تحديد عرض النقود والسيولة المحلية في الاقتصاد يستطيع أن يؤثر أيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني إذا ما نجح في تحديد كمية النقود المناسبة لحالة الاقتصاد ، أما إذا ما فشل في تحديد ذلك الحجم المناسب لحالة النشاط الاقتصادي في البلد فإن تأثيره على أداء الاقتصاد سيكون عكس ذلك ، وعندها سيدخل الاقتصاد إما في حالة من الركود الاقتصادي بسبب إنخفاض حجم عرض النقود أو في حالة من الضغوط التضخمية بسبب زيادة حجم عرض النقود عن الحجم المطلوب لتحقيق الاستقرار النقدي.

فالمصرف المركزي في أي دولة يكون دائماً أمام إشكالية كبيرة وهي تحديد الحجم الأمثل لعرض النقود الملائم لحالة الاقتصاد الوطني واللازم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد، فكلما توسع المصرف المركزي في عرض النقود كلما ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وسيستمر ذلك إلى حد معين، إذا استمر بعده المصرف المركزي في زيادة المعروض النقدي فإنه سيدخل الاقتصاد في مشكلة أخرى وهي زيادة معدل التضخم وما يترتب عنه من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة ، وعليه يتعين على المصرف المركزي أن يساهم من خلال سياسته النقدية في زيادة معدل النمو الاقتصادي، ولكنه في نفس الوقت يجب أن لا يخل بالاستقرار النقدي ، وهذا الأمر يتطلب من المصرف المركزي تحديد حجم المعروض النقدي الذي يتناسب مع حالة النشاط الاقتصادي وتحقيق الهدفين معاً.

أهداف البحث :-

1- التعرف على مفهوم السياسة النقدية والصعوبات التي تعترض تطبيقها في ليبيا
2- التعرف على أهمية وأدوات السياسة النقدية بليبيا
3- أهمية تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الكلى بليبيا
4- التعرف على أهم الاصلاحات النقدية المتبعة فى الاقتصاد الليبي
5- تقديم بعض المقترحات والاصلاحات الاقتصادية المتبعة حول مستقبل السياسة النقدية فى الاقتصاد الليبي

أهمية البحث :-

تنبع أهمية البحث من الواقع الاقتصادي الذي تعيشه ليبيا خاصة في ظل الظروف السياسية التي جعلت من الاقتصاد الليبي بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية وتخفيض قيمة الدينار ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع بصورة غير مسبوقة من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية من أجل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتتلخص أهميته أيضاً فى تنمية مصادر الدخل وتنويعها، كما يكتسب أهميته أي من خلال تطبيق نتائجها وتوصياتها للرفع

[1] لؤي حسين احمد الطحطاوي مصطفى كامل خليل احمد وأخرون : بحث عن " السياسة النقدية والأداء الاقتصادي للبنوك المركزية" (دراسة مقارنة بين مصر وجنوب افريقيا)،مجلة البحوث والدراسات الافريقية ، المجلد 8 العدد 1 - (1-14) يوليو 2024

من مستوى الدراسات الاستثمارية والاقتصادية في ليبيا، والتي تجعل التعامل مع الاستثمار بوصفه أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تساؤلات البحث :

1- ماهو مفهوم وأهمية السياسة النقدية ؟
2- ماهى أهم التحديات التى تعترض تطبيق السياسة النقدية فى ليبيا ؟
3- ماهى أهمية تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الكلى بليبيا؟
4- ماهى أهم الاصلاحات الاقتصادية النقدية المتبعة فى الاقتصاد الليبي ؟

حدود البحث :

الحدود المكانية : ليبيا

الحدود الزمانية : خلال الفترة من (2013-2025)

الدراسات السابقة :-

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تحليل وقياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي، وقد اختلفت هذه الدراسات سواء من حيث عدد المتغيرات المستخدمة ونوعيتها أو من حيث النموذج الاقتصادي المستخدم أو من حيث نطاق الدراسة أو من حيث النتائج المتحصل عليها، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:-

1دراســـــــة[1] M. SEMUDRAM،TAN EU. CHYE

تهدف هذه الدراسة إلى شرح مسببات التضخم في الاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1960-1986، واستخدمت الدراسة نموذج بسيط مكون من معادلة واحدة لقياس العلاقة بين معدل التوسع النقدي ومعدل التضخم بقيم مبطأة لسنة واحدة (كمتغيرين تفسيريين) وبين معدل التضخم الحالي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود وعلاقة طردية بين هذين المتغيرين ومعدل التضخم، كما توصلت الدراسة إلى أثر التوسع النقدي في السنة السابقة يكون أكبر على معدل التضخم الحالي كلما كان معدل التوسع في العام السابق أكبر من معدل التضخم في ذات العام.

2- دراســـــة[2] DHANESHWAR GHURA

تناقش هذه الدراسة أثر السياسات الكلية وخاصة النقدية والمالية على ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية وهي (التضخم، نمو الدخل النقدي، نمو الدخل الحقيقي) كلاً على حدة، واشتملت الدراسة على (33) دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفترة 1970-1987، وقد توصلت الدراسة فيما يختص بالاستقرار النقدي إلى أن نمو المعروض النقدي الحالي والمبطئ هو العنصر المؤثر الرئيسي في عملية التضخم، بينما يحتل نمو عجز الموازنة المرتبة الثانية بعد نمو عرض النقود.

3-دراسة : علــي ســعيد الشــريف وأخرون 2014[3]

يهدف البحث إلي دراسة تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي كأحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة من خلال دراسة تأثير عرض النقود على مستوى الاسعار ومعدل التضخم .

وقد توصل البحث إلى وجود علاقة قوية بين عرض النقود ومعدل التضخم ، الأمر الذي يعكس الدور الذي لعبته السياسة النقدية في تصعيد الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي خاصة خلال الفترة 1981 – 1999.

4-دراسة : مروان محمد حسين وأخرون : 2022[4]

هدف الدراسة إلى إثبات أن السياسة النقدية أحد فروع السياسات الاقتصادية، وتؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ تعمل هذه السياسة على التحكم في التضخم من خلال التأثير على حجم المعروض النقدي باستخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة ، وتمثلت نتائج الدراسة حول ما يحدث التضخم نتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تسهم في تغذية الضغوط التضخمية،

---

[1] M. Semudram ،Tan. Eu chye "The Monetarist versus Neo – Keynesian controversy over Inflation : Malaysian EViolence" ، Indian Economic Journal ، (vol 36. No. 1 July / September ، 1988) ، PP 49 – 52

[2] Dhaneshwar Ghura ،" Effects of Macroeconomic Policies On Income and out put Growth In sub – Saharan Africa."، Journal of policy modeling ، (vol 17، No. 4 ، August 1995)، pp.367-383.

[3] الشريف ، علــي ســعيد وأخرون 3دراسة تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا " أبحاث مؤتمر الاقتصــاد في ليبيا بين تحليل الواقع وآليات التطوير تحت شعار (ليبيا بين إعادة الإعمار والاستثمار) منشورات جامعة بنغازي يناير 2014م.

[4] حسين ، مروان محمد: دراسة عن " دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، 5(50) ، 1490-1500 ، 2022.

وتختلف أسبابها في البلدان الصناعية المتقدمة عن أسباب التضخم في البلدان.

5-دراسة تركية فرج جمعه : 2022[1]

هدف البحث إلى التعرف على عمل أدوات السياستين النقدية والمالية التي يستخدمها مصرف ليبيا المركزي وتأثيرهما على مستوى الأسعار في ليبيا ومعرفة أهم التطورات النقدية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة .وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف أداء السياسة النقدية وعدم التناسق بينها وبين السياسة المالية، كذلك وجود ارتباط بين معدلات النمو الحقيقي الإجمالي الناتج المحلي ومعدلات التضخم النقدي، أوصى البحث على ضرورة التنسيق فيما بين السياستين النقدية والمالية وضرورة الاهتمام بتحسين معدلات النمو الحقيقي الإجمالي الناتج المحلي والعمل على تنميتها لما لها من أهمية في زيادة أو تقليل معدلات التضخم .

6-دراسة عبد السلام مسعود : 2022[2]

تهدف الدراسة الى قياس اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي الليبي خلال المدة(1999-2021) وذلك باستخدام بيانات سنوية لكل من متغيرات الدراسة ، وتوصلت نتائج الدراسة على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وكذلك اكدت الدراسة على ان السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية المطبقة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة .

7- دراسة حسن احمد الطيب : 2024[3]

تهدف الدراسة إلى إجراء مزيد من التحليل التطبيقي في قياس أثر السياسة الاقتصادية على تنويع الاقتصاد في ليبيا في الآجلين الطويل و القصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة بطريقة اختبار الحدود approach testing bounds" " ARDL-خلال الفترة 1990-2023 حيث توصلت الدراسة إلى أن أثر السياسة النقدية والمالية على تنويع الاقتصاد في ليبيا في الآجلين الطويل و القصير كانت ضعيفة جدا وغير معنوية، في المدى الطويل، ومعنويا وأن أثر التوسع في توظيف العمال في القطاع العام على التنويع الاقتصادي كان سالبا و تفسر هذه العالقة على أن سياسة التوظيف كانت غير موجهة إلى استخدام الموارد البشرية الاستخدام الأمثل في قطاعات أخرى ذات الميزة النسبة دون قطاع النفط، كما أظهرت النتائج أن زيادة أعداد موظفي القطاع العام قد يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في المدى القصير من خلال زيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية في الصادرات إلا إن سرعان ما تنقلب تلك العالقة إلى الضد في المدى الطويل نتيجة انخفاض إنتاجيتهم الاقتصادية ويعزى ذلك إلى غياب دور القطاعات الاقتصادية في رفع وتطوير وتأهيل قدراتهم الوظيفية .ً إلى أن هناك أثر كبير للتغير في المعروض النقدي ومستوى عام الأسعار في الآجلين و توصلت الدراسة أيضا مؤشرات يبين مدى أهمية أداة عرض النقود في تحقيقً الطويل والقصير، حيث و صفت الدراسة تلك العالقة على أنها الاستقرار النقدي في الاقتصاد الكلي. والجذير بالذكر بأن أثر تخفيض قيمة الدينار الليبي على مستوى عام الأسعار كان انكماشي خلال السنة الأولى ومن بعد ذلك ينقلب الأثر ليكون تضخمي في السنوات اللاحقة. كما أظهرت النتائج بأن أثر السياسة المالية التوسعية في الإنفاق العام والتوظيف على الاقتصاد الوطني كان تضخمي في الآجلين الطويل و القصير، إلا إن هذا الأثر كان غير مباشر .

8-دراسة : أبو فردة، عمر عبدالسلام 2018[4]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي، وبيان مدى فاعليتها ونجاحها في تحقيق الاستقرار النقدي، ولتحقيق هدف الدراسة في إطارها النظري فقد تم تناول جملة من الدراسات السابقة التي طالت موضوع الدراسة بالبحث، والوقوف على أهم ما توصلت له من نتائج وما انتهت إليه من توصيات، أما في الإطار التحليلي فقد تم صياغة نموذج الدراسة في شكل معادلة انحدار بين متغير الاحتياطي القانوني متغيرًا فاعلا يعبر عن السياسة النقدية، ومتغيري التضخم وسعر الصرف معبرين عن حالة الاستقرار النقدي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لسياسة الاحتياطي القانوني في سعر الصرف، غير أن هذا التأثير يبدو معدومًا أو لا وجود له إذا تعلق الأمر بالتضخم، مما يعني أن السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي لم تنجح في خلق استقرار نسبي للأسعار، وقد أوصت الدراسة بأن يكون الهدف الرئيس عند صياغة السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي هو استهداف خلق حالة الاستقرار النقدي، كما دعت الدراسة إلى الاهتمام وتشجيع الدراسات والأبحاث التي من شأنها دراسة العوامل الأخرى التي لم تشملها الدراسة مثل درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي وهيكلة ونوعية الموارد البشرية التي يوظفها، وتقديم

---

[1] جمعه ، تركية فرج وأخرون : بحث عن " السياسات الاقتصادية واثرها على مستوى الاسعار فى ليبيا " المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة فى العلوم الانسانية والاجتماعية " العدد 3 ، المجلد 2 ، ابريل 2024 .

[2] مسعود ،عبد السلام: دراسة عن اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1999-2021) الجامعي – العدد 36 – خريف 2022

[3] الطيب ، حسن احمد : دراسة عن " أثر السياسة الاقتصادية على تنويع الاقتصاد في ليبيا" المؤتمر العلمي الثاني للمركز الليبي للدراسات ورسم السياسات – الاقتصاد الليبي (المقترحات والتحديات) - 30 سبتمبر 2024

[4] أبو فردة، عمر عبدالسلام: دراسة عن " دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، الجامعة الأسمرية الإسلامية - كلية الاقتصاد والتجارة ، ليبيا – المجلد 11 ، 2020

التوصيات بشأنها بما ينعكس إيجابا على قدرته على تحقيق الأهداف المنوطة به وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار النقدي.

9-دراسة : عبد المجيد الهادي الرتيمي2020[1]

تناولت هذه الورقة الى طرح اطار نظري للتعريف بالسياسة النقدية والمالية ، وبيان أهمية هذه السياسات في الاقتصاد، بالإضافة الى التطرق الى أدوات السياسة النقدية والمالية من اجل تحقيق هدف توسعي أو انكماشي في الجانب النقدي أو المالي للدولة. وخلصت الورقة الى جملة من النتائج أهمها: أنه بعد عرض الإطار النظري اتضح أن هناك ضعف فاعلية الأدوات نتيجة لعدم التنسيق بين السياسات في ممارسة عملها داخل الاقتصادي، بالإضافة الى هناك تحديات تواجه كل سياسة، تتمثل في ارتفاع الأسعار نتيجة تدهور قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، والانخفاض في محصلة الإيرادات النفطية ألسباب أمنية وحربية، وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، من خلال الفرق بين الصادرات والواردات، وانتشار الفساد المالي والإداري الذي طال معظم أجهزة ومؤسسات الدولة.

10-دراسة : خالد على العجيلي : 2019[2]

يهدف هذه البحث إلى دراسة السياسات الاقتصادية ودورها في كبح ومعالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2004 - 2018 م ،ومدى فاعلية السياسات الاقتصادية في إضفاء نوع من الاستقرار في مستويات الاسعار والمستوى المعيشي للفرد في ليبيا ،حيث ينتهج هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي ،وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن للسياسات الاقتصادية دوراً بارزاً في علاج مشكلة التضخم رغم وجود العديد من العراقيل والعوامل التي حدت من فاعلية هذه السياسات ومن هذه العوامل ما تمر به البلاد من انقسام سياسي وعدم استقرار امني وفساد سياسي واقتصادي في السلطات المتعاقبة ،ويوصي البحث بمجموعة من التوصيات كان ابرزها أن تطبيق السياسات الاقتصادية لن يكون فعالا في ظروف الانقسام السياسي والاقتصادي ودون توفر الحد الادنى من الاستقرار الامني.

11- دراسة على الجحاوى محمد: 2024[3]

تهدف الورقة الى دراسة السياسة النقدية والصعوبات التى تواجهها وأثارها على مكونات الطلب الكلى وأهم الاصلاحات النقدية المتبعة فى الاقتصاد الليبى وأتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلى ويوصى الباحث بأتباع سياسة نقدية إنكماشية عن طريق تقليل المعروض النقدى وزيادة متطلبات الاحتياطي الإلزامي للحفاظ على المستوى العام للأسعار .

12- يوسف يخلف مسعود : 2019[4].

هدفت الدراسة إلى ابراز أهمية السياسة النقدية، وأهمية السيطرة على الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية. وانتهجت المنهج الكمي على الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2010 . وتوصلت الدراسة إلى أن معظم فتَّراتها أتسمت فيها معدلات التضخم بالارتفاع بسبب السياسة النقدية التي ينهجها صانعي القرار الاقتصادي والتي لم تكن لردية في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وأن السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي كانت سياسة متذبذبة. كما توصلت أيضا الى عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل ، وأشارت إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين متغير الاحتياطي القانوني والتضخمي وذات دلالة إحصائية بغ متغد الاحتياطي القانوني والتضخم في المدى القصير.

13-دراسة طواهري سارة 2023[5]

تعتبر السياسة النقدية أحد فروع السياسة الاقتصادية التي يناط بها إدارة المعروض النقدي بما يتلاءم وحاجة النشاط الإقتصادي، وتحديدا تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية للسياسة الاقتصادية ، المتمثلة في تحقيق النمو الإقتصادي ، تحقيق التشغيل ، استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي . وتستخدم السلطة النقدية - ممثلة في البنك المركزي- أدوات معينة للتأثير على المعروض النقدي يطلق عليها أدوات السياسة النقدية أو متغيرات الأداة والتي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية . ومنه تهدف هذه الدراسة إلى

---

[1] الرتيمى ، عبد المجيد الهادى : 2020 " واقع السيـــاسة النقدية والمالـــية في الاقتصاد الليـبـي" مجلة دراسات الانسان والمجتمع – العدد 10- يناير 2020.

[2]خالد علي العجيلي احمد المحجوبي: دراسة عن " دور السياسات الاقتصادية في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي" خلال الفترة من 2004-2018 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، صبراته ، ليبيا 2019

[3] محمد ، على الجحاوى : دراسة عن " السياسة النقدية في ليبيا " دراسة عن التطورات والآثار ، المؤتمر العلمي الاول للدراسات الاقتصادية والسياسية 18 اغسطس 2024

[4]مسعود ، يوسف يخلف : دراسة عن " فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية ، مجلد 2 عدد 2 (2019): المجلد الثاني، العدد الثاني، أبريل 2019

[5] سارة ، طواهرى : دراسة عن " دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية" دراسة حالة على الاقتصاد الجزائرى " خلال الفترة من 2015-2022 ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر .

توضيح دور السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، وذلك من خلال دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (2015 -2022). ولتحقيق هدف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بمتغيرات الدراسة في الجانب النظري ، ومنهج دراسة الحالة لدراسة دور السياسة النقدية في المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة معتمدين على جملة من الأدوات للتحليل منها الجداول والبيانات. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تطبق جميع أدوات السياسة النقدية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض. وتقتصر على بعضها فقط خاصة الإحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم ، بالمقابل عدم تطبيق أداة السوق المفتوحة نظرا لضعف سوقها المالي ، فضلا عن عدم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة في تحقيق جميع الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية خاصة منها تحقيق النمو الإقتصادي والتخفيف من البطالة ، والتي تتحكم فيها متغيرات خارجية، حيث يتوقف دورها في التأطير على المتغيرات التي تقع في مركز متوسط بين أدوات السياسة النقدية من ناحية وبين الأهداف النهائية .

المبحث الاول : مفهوم السياسة النقدية وأهم الصعوبات التي تعترض تطبيقها في ليبيا

يعد موضوع السياسة النقدية من الموضوعات المهمة والمتجددة مع تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية المختلفة والتي يمكن من خلاله تحليل أثر كل منهما على النشاط الاقتصادي، لما لها من دورا محورياً في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ذلك لأن الهدف الرئيس لتلك السياسات هو تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة معدلات لبطالة المرتفعة طريق تحفيز عن الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية والتي تمثل المحرك الأساس لعجلة النشاط الاقتصادي.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية وتطورها:

إن السياسة النقدية التي يرسمها ويشرف على تنفيذها مصرف ليبيا المركزي تتأثر بسمات الاقتصاد الليبي التي تتمثل في انه اقتصاد ريعي وذو مصدر وحيد لدخله وهو النفط، كما تتأثر بمدى تطور القطاع النقدي والمالي، ونوعية وحجم وسائل الدفع المتاحة به والتشريعات المنظمة لهذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتهدف السياسة النقدية في ليبيا كما نصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم 1 لسنة 2005 وتعديله إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما في ذلك استقرار سعر صرف الدينار الليبي والمحافظة على سالمة واستقرار القطاع النقدي والمالي ، كما تمثل أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل.[1] ويرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوماً محدداً إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما انحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، وظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو المطلوب. [2]

وقد طرأت العديد من التطورات على مفهوم السياسة النقدية من حيث وظائفها وأهدافها تبعاً لتطور النظريات النقدية , وللسياسة النقدية عدة مفاهيم منها: **يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها :-**

"مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة "، والسلطة النقدية هنا يقصد بها بنك البنوك (البنك المركزي) في أية دولة وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية[3] .

كما تعرف على أنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشكل عام ، كما ان قيام البنك المركزي بتغيير في حجم كمية النقود في المجتمع بالزيادة والنقصان وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية للتأثير على الاستثمار و بالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع[4].

وعرفها Johnson بأنها: "السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتحكم بعرض النقد كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة[5]

---

[1] محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار غيدان، عمان ، 2011

[2] الكراسنه، إبراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية – صندوق النقد الدولي، 2010.

[3] عبدالمطلب عبدالحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر، 2013 ،ص18.

[4]- عبد المنعم راضي، النقود والبنوك ، مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1998 ،ص 290

[5] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008 ، ص183.

عرفها Kent بأنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل". ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محدودة.
يستخدم مصطلح السياسة النقدية على أنه يشير إلى السلوكيات الدالة على التفاعل والتلاعب بالعرض النقدي بما في ذلك الائتمان البنكي ، باستخدام الأدوات المتاحة لها، قصد الوصول إلى الأهداف المحددة للاقتصاد، ويستدعي ذلك أن يكون ذلك تحت وصاية البنك المركزي[1].
وفي نفس السياق يعرّف الدكتور عبد المجيد قدي السياسة النقدية بأنها تعبّر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض[2]

ثانيا الصعوبات التى تعترض تطبيق السياسة النقدية :-

1 -مشكلة البطالة :

حسب البنك الدولي فإن معدلات البطالة في ليبيا وسط الشباب بالفئة العمرية من 15 ــ 24 عاما ارتفعت بسبب الفوضى وعدم الاستقرار، إلى 50.5% وكشف تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية عن ارتفاع نسبة الشباب الذين يعانون من البطالة من الذين لم يلتحقوا بالعمل أو التعليم أو التدريب(NEETs) ، واتساع الفجوات الإقليمية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتزايد قلق الشباب بشأن العمل، على الرغم من الاتجاهات المشجعة لبطالة الشباب على مستوى العالم[3].
ولعلاج هذه المشكلة تقوم الحكومة باستخدام سياسة مالية أو نقدية توسعية بتخفيض سعر الفائدة، وتخفيض معدلات الضرائب، وزيادة المدفوعات التحويلية، وهذا يحفز رجال الأعمال على زيادة الاستثمارات وزيادة فرص العمل، وبالتالي التقليل من البطالة، إلا أنه من ناحية أخرى يؤدى ذلك إلى زيادة النقود في أيدي الأفراد، ثم زيادة طلبهم على السلع والخدمات، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم

2-مشكلة التضخم:

نجد أن ظاهرة التضخم من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة . ويعد من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات .
لذا فانه يعد التضخم من المواضيع الاقتصادية التي تنال أهمية بالغة وخاصة في دراسات المشـــاكل الاقتصادية المعاصرة ، إذ أصبح الارتفاع في المســـتوى العام للأســـعار وما يؤول إليه من تناقص في القوة الشـــرائية لوحدة النقد وما يصـــاحبه من ارتفاع للأجور والمضـارية ، ظاهرة من الظواهر الملازمة للحياة الاقتصـادية منذ الخروج من قاعدة الذهب في بداية السبعينات من القرن الماضـي، بحيث لم تفلت أية دولة في العالم من الوقوع في مشـاكل التضـخم. كما أن التضـخم ينعكس على الأفراد والشـركات على حد سـواء، فالضرر الناجم عن التضخم يصيب الأفراد مثلما يصيب الدول، وخصوصا فيما يتعلق بانخفاض القوة الشرائية لرأس المال والفوائد بالنسبة للمدخرين والمستثمرين.[4]
ويعد التضخم أحد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب الاقتصادات سواء كانت المتقدمة أم النامية، وهي آخذة بالتزايد، ونتيجة للآثار التي يتركها التضخم على سيرة الحياة بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص هذا ما دفع بالاقتصاديين إلى وضع التضخم أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسة التي يسعى الاقتصاد الكلي لمعالجته أو للحد منه على أقل تقدير، لذا تجعلها الحكومات و السلطات النقدية من ضمن أهم الأهداف التي تسطر عليها سياساتها الإقتصادية الكلية بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال ضمان استقرار المستوى العام للأسعار، لذلك يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الإقتصادية و النقدية التي تعكس قوة الأداء الاقتصادي للبلد.
وما يزيد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة من طرف صناع القرار والباحثين الاقتصاديين أنها تحدث اختلالا اقتصاديا يؤدي الى فقدان التوازن بين مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها ظاهرة ديناميكية تحدث في قطاع معين وبسبب معين ناتج عن تفاعل عوامل نقدية وحقيقية وهيكلية سرعان ما تتعدى آثارها الاقتصادية والاجتماعية إلى بقية القطاعات الأخرى خلال فترة زمنية معينة ومن ثم إلى الاقتصاد الوطني ككل كنتيجة للعملية التراكمية لهذه الظاهرة، وعلى هذا الاساس صنفها الخبراء الاقتصاديون كظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب تثير الكثير من التساؤلات من الناحية النظرية والتطبيقية تجعل

---

[1] أحمد محمود عطوة يوسف وعصام الدين البدراوي البرعي: 2010 " اقتصاديات النقود والبنوك النظريات والسياسات، دار النشر المكتبة العصرية، ،ص257

[2] عبد المجيد قدّي- "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكليّة- دراسة تحليلية تقييمية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثانية 2005- ص53.

3 المصدر السابق.

4 سعود جايد مشكور : 2012 " التضخم الاقتصادى والمعالجات المحاسبية " دار الدكتور للطباعة والنشر ، بغداد – العراق .

منها نقطة نقاش الكثير من الخبراء بهدف تشخيصها بصفة حقيقية لمعرفة آليات التحكم فيها أو الحد من آثارها غير المرغوب فيها[1].
لذلك فهناك العديد من المفاهيم المتعددة للتضخم منها :-

1- إن مصطلح التضخم ليس له معنى واحد عند علماء الاقتصاد والمالية حيث تعددت المفاهيم واختلفت نظرا لاختلاف الزمن الذي حل فيه، والمقصود بالتضخم هو: إصدار النقود بصفة مطلقة بغض النظر عن وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة، أما فيما بعد فتغير هذا المفهوم حيث أصبح المقصود منه هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات وهذا راجع إلى أن الواضعين لهذا المعنى قد تأثروا بالمفاهيم والنظريات التي كانت آنذاك[2].

ويعرف جونسون التضخم بأنه الارتفاع المؤكد في الأسعار، ويرى أن الارتفاع في الأسعار ليس بالضرورة أن يكون تضخما فقد يكون ناتجا عن المثيرات التنافسية للاقتصاد مثل عجز في المحاصيل الزراعية وأرتفاع الأسعار وقد اعتبر هذا المفهوم أبسط المفاهيم بسبب المشاكل التي تظهر عند وضعه على مستوى التطبيق ، مما يؤدى إلى حدوث أرتفاع فى الأسعار وذلك بسبب الطلب المتزايد على السلع والاستخدام في عنصر العمل[3] .
إن الكثير من العلماء المختصين في مجال المالية والاقتصاد يعتبرون بأن التضخم هو الأرتفاع في الأسعار حتى أصبح هذا المفهوم شائع بين معظم الناس، ويشترط بعضهم في هذا المفهوم الاستمرارية والدوام في الارتفاع، ولهذا السبب لا يمكن الارتفاع المؤقت أو المنقطع أن نسميه تضخماً، ومن بين هؤلاء العلماء كاردنيراكلي حيث قال بأنه "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار[4]".
بناء على ما سبق فإن ظاهرة التضخم تتضمن فعليا :-
- أن يكون أرتفاع الأسعار مستمرا وليس مؤقتاً

- أن يشمل هذا الأرتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم جميع المواطنين.

بالتالي فإن أي أرتفاع مؤقت للأسعار أو أي أرتفاع يحدث لأسعار سلع وخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يمكن أعتباره تضخماً[5] .

كما يعبر التضخم عن وجود أختلال في الهيكل الإقتصادى بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية، وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية :-

1) بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الإقتصاد.
2) حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج ، وتعود لزيادة الإصدارات النقدية، أو زيادة التحويلات من الخارج وغيرها من العوامل الأخرى .
3) حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج[6].

كما يعبر التضخم عن ختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من جهة وبين أسعار عناصر الإنتاج / مستوى الأرباح والأجور../ من جهة أخرى.

كما أنه يطلق عليه مجموعة من المصطلحات وتشمل : -

- مصطلح تضخم الأسعار.

---

[1] طلحة محمد : (2019) " قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر " ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية – الجزائر .ص 13

[2] غازي حسين عناية، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، 2000 ،ص 9.

[3] - مروان غطوان ، مقاييس اقتصادية: النظرية النقدية، قسنطينة، دار البعث للطباعة والنشر، 1989 ،ص 177.

[4] ضياء مجيد الموسوي:1989، اسس علم الإقتصاد ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ص 214.

[5] - رانيا الشيخ طه : (2021) " التضخم (أسبابه ، آثاره ، سبل معالجته) ، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18 ، صندوق النقد العربى " .ص 5

[6]- عادل أحمد حشيش: 1992" أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت،ص ص 50-51.

- تضخم الدخل.
- تضخم التكاليف
- التضخم النقدي
- الإفراط في إصدار العملة النقدية .
- تضخم الإئتمان المصرفي.

إن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها "التضخم" هي ظواهر مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما وهذا الأستقلال هو الذي يثير الإرتباك في تحديد مفهوم التضخم وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد، وفي وقت واحد، بمعنى أنه يمكن أن يحدث أرتفاعاً في الأسعار دون أن يصاحبه أرتفاعاً في الدخل النقدي وبعبارة أخرى كما أنه يعنى الارتفاع فى الأسعار الذي يجب أن يكون في صورة مستمرة وليس إرتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون مؤثراً في الدخل الحقيقي للفرد بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية حيث يمكن أن يشهد الإقتصاد تضخماً طفيفاً ومؤقتاً خلال تحركه من نقطة توازن عام إلى أخرى كما يمكن أن ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات حسب ظروف إنتاجها في فترة زمنية محددة كنتيجة لعوامل موسمية أو تكنولوجية وغيرها في حين تبقى أسعار السلع والخدمات الأخرى على حالها، فلا يعتبر ذلك عندئذ تضخماً[1].

بأستقراء ما سبق يتضح لنا بأن التضخم فى مجال الاقتصاد يعنى بأن شئ غير مناسب وغير مرغوب فيه بأنه حالة من حالات أرتفاع فى مستوى الأسعار بصفة عامة ويطلق عليه بعض المصطلحات الاقتصادية منها التضخم النقدى بالإضافة تضخم فى مستوى الاسعار لذا يعبر عن إختلال فى العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات وبين أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى .

إن قياس التضخم يعتمد على التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار ويعتمد كذلك على تطبيق بعض المعايير لتحديد الأسباب التي أدت إلى التضخم.

أ- الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار مثل الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لأسعار التجزئة والرقم القياسي الضمني.

ب- الفجوة التضخمية وهي احد المعايير المستخدمة في تحديد الاسباب التي تؤدي الى تغيرات مستويات الأسعار ومن اهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية :-

- معيار فائض الطلب الكلي.
- معيار فائض المعروض النقدي.
- معيار معامل الاستقرار النقدي.

إن ظاهرة التضخم ليست بالجديدة في الاقتصاد الليبي فالتضخم موجود في الاقتصاد الليبي منذ السبعينات ومرورا بفترة الحصار على ليبيا من قبل القوة العظمى خلال تسعينيات القرن الماضي وكذلك خلال فترة الازمة المالية العالمية وبعدها بداية الاحداث في العام 2011 م الى العام 2018 م، وهو ما أكدته التقارير والنشرات الاقتصادية المحلية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والعديد من الدراسات المهتمة بالموضوع خلال الفترة المذكورة.

لعالج التضخم تقوم الحكومة باستخدام سياسة مالية أو نقدية انكماشية بزيادة سعر الفائدة، وزيادة معدلات الضرائب، وتخفيض المدفوعات التحويلية، ما يؤدي إلى تخفيض النقود في أيدي الأفراد، ثم انخفاض طلبهم على السلع والخدمات، ومن ثم عالج التضخم، إلا أنه من ناحية أخرى يؤدي إلى انخفاض الحافز لدى رجال الأعمال على الإنتاج والاستثمار، والنتيجة زيادة معدلات البطالة

كما تواجه السياسة النقدية العديد من الصعوبات التي قد تعيق تطبيقها وتأثيرها على الاقتصاد .من هذه الصعوبات:

1) **القيود المعلوماتية:**

قد تكون المعلومات المتوفرة عن الاقتصاد محدودة، مما يجعل من الصعب على البنك المركزي تحديد مدى تأثير السياسة النقدية المتخذة.

2) **تأخر التأثير:**

قد يستغرق تأثير السياسة النقدية بعض الوقت حتى يظهر، مما يجعل من الصعب قياس تأثيرها بدقة.

3) **القيود السياسية:**

[1]- محمد فوزى أبو السعود 2004 : " مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية " ص 151

قد تواجه البنوك المركزية قيودًا سياسية تحد من قدرتها على اتخاذ قرارات السياسة النقدية بشكل مستقل.

1) **عدم استقرار الثقة:**

قد تؤثر عوامل غير اقتصادية مثل الثقة في البنوك المركزية أو في النظام المالي على تأثير السياسة النقدية.

2) **التضخم المتوقع:**

قد تؤثر التوقعات المتعلقة بالتضخم على كيفية استجابة الاقتصاد للسياسة النقدية.

3) **القيود الدولية:**

قد يؤثر التفاعل بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي على قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها.

4) **التضخم غير المرغوب فيه:**

قد تؤدي بعض السياسات النقدية إلى زيادة التضخم بشكل غير متوقع، مما يتطلب تبريرات إضافية.

5) **صعوبة تحديد الأهداف:**

قد تكون هناك صعوبة في تحديد الأهداف الدقيقة للسياسة النقدية، خاصة في ظل الاقتصاد المتغير.

6) **أثر السياسة النقدية على الأصول المالية:**

قد تؤثر السياسة النقدية على الأسعار والأداء العام للأصول المالية، مثل الأسهم والسندات.

7) التأخر الزمني:

- تظهر آثار السياسة النقدية بعد فترة زمنية، وقد يستغرق الأمر شهورًا أو حتى سنوات حتى يظهر تأثيرها على الاقتصاد.
- يُعتبر هذا التأخر الزمني أحد تحديات السياسة النقدية، حيث قد تتغير الظروف الاقتصادية قبل أن تظهر آثار السياسة المخطط لها . .

8) تأثير انخفاض أسعار الفائدة على ربحية البنوك:

- قد يُضعف انخفاض أسعار الفائدة ربحية البنوك، مما قد يؤثر سلبًا على عرض القروض.
- قد يقلل هذا التأثير من القدرة على تقديم القروض، خاصة أن البنوك تعتمد على الأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال .

9) **توقعات الأفراد والتضخم:**

- إذا توقع الأفراد انخفاض التضخم، قد يفقد السياسة النقدية التوسعية فعاليتها.
- إذا خفضت الحكومة المعروض النقدي، على سبيل المثال برفع الضرائب، قد يتوقع الأفراد انخفاض التضخم مستقبلاً، مما قد يقلل من تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد .

ونستخلص لما سبق بان السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم تعتمد على المزيد من الإجراءات الخاصة التي يتولاها المصرف المركزي للتأثير على مستوى الناتج والتوظيف عن طريق عرض النقود، كما تنقسم السياسة النقدية إما سياسة انكماشية تستخدم في حالات التضخم، وتهدف فيها السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي والطلب عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، من خلال زيادة سعر الفائدة وزيادة سعر الخصم ، وإما سياسة توسعية فتستخدم في حالات الانكماش، وتهدف إلى زيادة الإنفاق أو الطلب الكلي، وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع من خلال تخفيض سعر الفائدة.

المبحث الثاني: أهمية السياسة النقدية وأدواتها

السياسة النقدية تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية التى يتم استخدامها لتحقيق أغراض اقتصادية تهدف الى استقرار الأوضاع بشكل عام، والمسؤول عن هذه العملية هو البنك المركزي وذلك بإحداث تغييرات فى المعروض النقدي بحيث تتلائم مع الظروف التى تمر بها البلاد ، وتحديدا تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية للسياسة الاقتصادية ، المتمثلة في تحقيق النمو الإقتصادي ، تحقيق التشغيل ، استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي ، وتستخدم السلطة النقدية - ممثلة في المصرف المركزي- أدوات معينة للتأثير على المعروض النقدي يطلق عليها أدوات السياسة النقدية أو متغيرات الأداة والتي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية

كما تهدف الى التأثير على النشاط الاقتصادي وتقليل التقلبات التى تحدث فى الدورة الاقتصادية ، كذلك التحكم فى الاستهلاك والقوة الشرائية فى المجتمع ،وعلى ذلك يتضح أن السياسة النقدية ذات علاقة بالجهاز المصرفي ، كما أن وسائلها المستخدمة إما من خلال التدخل فى سوق المال للتأثير فى خلق النقود ، او من خلال الرقابة المباشرة لأسعار الفائدة والقرض والصرف.
تكمن مهمة السياسة النقدية في التأثير على معدل الائتمان من خلال زيادة عرض النقود وضع الاقتصاد في طريقه الى النمو السريع ، فالمصارف التجارية لها دور مهما في الاقتصاد الليبي من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود وذلك من خلال قدرتها على خلق نقود الودائع .
ونستخلص لما سبق قوله بان السياسات النقدية تحتل مكانة متميزة عند صياغة السياسات الاقتصادية الكلية فهى تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي عن طريق التقليل من خلق الضغوط التضخمية ، لذا فقد تنامى الاهتمام فى الفترة الاخيرة بدور السياسة النقدية فى تقصى وتحقيق درجة من الاستقرار الاقتصادي حيث تباين أهمية وفعالية السياسة النقدية بأختلاف درجة من الريادة والتقدم الاقتصادي .

أدوات السياسة النقدية :-

تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالمصرف المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي، وكذلك في المجتمع، وذلك عن طريق الإعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية. وتتمثل هذه الأدوات في الرقابة الغير مباشرة، الرقابة المباشرة الكمية والرقابة المباشرة الكيفية والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجــأ لها السلطات النقدية ، والتي تشكل في مجموعـها موضـــوع السياسة النقدية[1].

أ. الرقـــابة الغير مباشرة:

وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الإستعمال التي يراد توجيهه إليها. ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها[2].
وتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل سعر الخصم (سعر البنك)، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة.

ب. الرقـابة المباشـرة (الكمية والنوعية) :

لقد برز هذا النوع من الرقابة على الائتمان خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، حيث رمت إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه[3]. وأدوات الرقابة المباشرة تتميز عن سابقتها كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان. وفي الحقيقة، إن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنّما وضعت بقصد التّـأثير على قطاعات معينة من الاقتصـاد الوطني دون التّـأثير على بقية القطاعـات[4].
وتتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتّخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها، أو وقف التوسع المغالي فيه وغير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التّأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه. أي على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطية وهكذا نجد أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لها تأثيرها المباشر على المقرض والمقترض في آن واحد، فهي تمارس تـأثيرا نوعيـا وكميـا على مستوى طلب القروض وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض.
ومن أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلـي: تأطيـر القروض، التأثيـر أو الإقنـاع الأدبي، النسبة الدنيـا للسيولة، تنظيم الائتمان الاستهلاكي، التعليمات والتوجيهـات، الإعـــلام.

ج. **الفـرق بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة:**

إن التحول من التحكم المباشر إلى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسايرا للاتجاه العام نحو الإعتمـاد المتزايد على قوى السـوق (قانون العرض والطلب) في تسيير عجلة الاقتصـــاد، ونحو تخفيف- أو إزالة - القيود والتحرير لكافة الأدوات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، والابتعاد عن أسلوب التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية. ومن أجل تحديد الفرق بين النوعين يستوجب علينا التعرض لفعالية كل نوع من أنواع الرقابة وقدرتها على تحقيق أهداف السياسة النقدية في أقل وقت وتكلفة ممكنتين،

[1] حمدي زهير شامية- "النقود والمصارف"- دار زهران للنشر- عمان- الطبعة الأولى 1993- ص328.

[2] عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر- طبعة 2004- ص254-255.

[3] صبحي تادريس قريصة –"النقود والبنوك"- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت- طبعة 1984- ص168.

[4] عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1992- ص71.

هذه التكلفة التي لا تكون مادية على العموم، إذ يمكن أن تكون معنوية من خلال المساس بهيبة أو توازن الهيكل الإداري للمؤسسات النقدية.

إن اعتماد السياسة النقدية أداة معينة أو أكثر من أدواتها يعتمد على الكيفية التي تعتمدها في تحقيق أهدافها فهي في الغالب تعمل على تحقيق أهدافها وفقاً للآتى :-

أ- الإطار الكمي:

وهنا يتم تحديد الحجم الكلي للسيولة ومن ثم الاعتماد على الأدوات الكمية للسياسة النقدية كعمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني.

ب- الإطار النوعي :

ويتم وفقاً لهذا الإطار على حجم توزيع الموارد المصرفية بين الاستخدامات المختلفة داخل الحجم الكلي للسيولة المقررة للنشاط الاقتصادي، وهنا تقوم باستخدام أدواتها النوعية مثل: وضع سقوف ائتمانية لا يتخطاها الائتمان بالنسبة لقطاعات معينة أو فرض أسعار إعادة خصم انتقائية[1] .

ويفرق المختصون في السياسة النقدية بين الأدوات المباشرة للسياسة النقدية والأدوات الغير مباشرة. فنجد أن الأدوات المباشرة تتصف بالتدخل المباشر للسلطة النقدية في آليات السوق, ولكن يؤخذ عليها كونها تحد بتدخلها من كفاءة العمل المصرفي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة ومن أمثلة الأدوات المباشرة[2]: وضع قيود على أسعار الفائدة وعلى أسعار الصرف ، أما الأدوات الغير مباشرة فهي - على سبيل المثال- عمليات السوق المفتوحة.

وكما أن هناك تقسيمات لأدوات السياسة النقدية حيث تصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية (Quantitative) وأدوات نوعية (Qualitative)[3].

الأدوات الكمية

أ/ سياسة معدل إعادة الخصم:

من أجل مواجهة الوضع التضخمي يلجأ البنك المركزي عن طريق البنوك التجارية بزيادة معدل الفائدة حيث يزيد البنك معدل إعادة الخصم لينقص من استطاعة البنوك في التوسع في الإئتمان ، مما يؤدي إلى نقص الطلب على القروض من طرف المستثمرين فيتوجهون إلى إستثمار اموالهم في السوق المالية عن طريق شرائهم السندات والأسهم فيتقلص حجم الكتلة النقدية.

ب/ نسبة الاحتياطي القانوني :

يقصد بنسبة الاحتياطي الألزامي بأنها نسبة من الأيداعات (إلزامية) يتم الاحتفاظ بها في الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى البنك المركزي حيث الهدف من الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي هو إحداث التوازن النقدي عندما يكون هناك تضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع قيمة الإحتياطي النقدي وفي حالة الأنكماش يخفض من قيمته ، وتعد هذه النسبة لزامية يحتفظ بها البنك المركزي وله الحق في تغييرها متى ادعت الضرورة ذلك ولما يراه مناسباً.[4].

ج/ عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية (البورصة) بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية والتجارية والأوراق المالية الحكومية ، وما لديه من احتياطي من العملات الأجنبية ، بهدف التأثير على حجم السيولة والعرض الكلي للنقود بالتخفيض والزيادة في حجم السيولة لدى البنوك التجارية للتأثير على قدرتها في منح الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة[5] ، لذا توجه عمليات السوق المفتوحة من بيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية حسب ما يتطلبه الوضع الإقتصادي من أجل التحكم في وضع النقود ، بجانب دورها الرئيس في التمويل الحكومي حيث أنه عند قيام البنك المركزي ببيع السندات سوق المالية تزداد النقود وبالتالي يزداد الانفاق الحكومي ، فإذا كان الهدف (سياسة توسعية) هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية والتجارية ويدفع مقابل الشراء شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية

---

[1]- أحمد مجذوب : 2004 " تقويم دور المصارف الإسلامية في تطوير العمل المصرفي " , حولية البركة، ص124.

[2]- فهمي حسين كامل فهمى : 2006 ", أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي " ، , المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية,1427

[3]- لعزوز علي بلعزوز : 2006 " محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ص122.

[4] - أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفعالية السياسة النقدية،الطبعة الأولى، مصر:المكتب العربي للمعارف، 2014 ،ص8

[5]- Lestre v, chandles ،1-The economies of money and benking, 6emeedition, new yourk: Harper and row publishers, 1973, p 245

وبالتالي يكون بإمكان هذه الأخيرة أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي .

سعر الصرف:

يستخدم من طرف البنك المركزي دفع التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيضه بهدف زيادة الصادرات من اجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج.

2)الأدوات النوعية (الكيفية) :-

تعتبر هذه الأدوات من أهم الأدوات التى يستخدمها البنك المركزى ويعتمدها حيث إن هذه الأدوات (النوعية) تلافى العيوب التي تتولد عن الاعتماد على الأدوات الكمية وحدها للتأثير على عرض النقود، وتستخدم كذلك لتعضيد الأدوات الكمية، بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر كما أنها تهدف إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني.

وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1) تنظيم القروض الاستهلاكية:

تعتبر من أهم وسائل السياسة النقدية وذلك من خلال قيام البنك المركزي بوضع حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك التجارية في شراء السلع الموجهة للقروض الاستهلاكية حسب الأوضاع الاقتصادية.

2) <u>تخصيص الأموال:</u>

يعمل البنك المركزي من أجل خلق التوازن الاقتصادي وذلك بالفرض على البنوك التجارية يمنح البنوك حسب الأولويات والخطط المسطرة من طرف الدولة والسياسة الاقتصادية التي تريد انتاجها حسب كل فترة.

3) **الإقناع الأدبي:** تعتبر هذه الوسيلة خاصة في الدول المتقدمة ناجحة وأنها تحقق الكثير من الأهداف المرجوة على عكس الدول المتخلفة ، بهدف اقناع البنوك التجارية بتوجيهات البنك المركزي دون اللجوء إلى الطابع الرسمي عن طريق التعليمات أو استخدام وسائل الرقابة من خلال ثقتها فيه وتتوقف هذه الثقة على خبرة ومكانة البنك المركزي [1]

حيث أن البنوك المركزية تستخدم هذه الوسيلة بطرق ودية وغير رسمية عند طلب انتهاج سياسة من قبل البنوك التجارية في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية داخل القطر أو البلد. وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، نيوزلندا، استراليا و إخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

4)قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :

تقوم البنوك المركزية بالقيام ببعض مهام البنوك التجارية وتقديم بعض الوظائف التي تعتبر من اختصاص البنوك التجارية، وقد يكون بصورة دائمة أو استثنائية كأن تقوم البنوك المركزية بوظيفة منح القروض لبعض القطاعات الأساسية التي تحتاج إلى تمويل مستعجل في حالة ما إن عجزت البنوك التجارية عن ذلك.

5)التعليمات والأوامر المباشرة والملزمة :

تتمثل هذه التوجيهات والأوامر الإلزامية قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو ما يسمى بالنفوذ الأدبي والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها وتوجيهها البنك المركزي كما أنها إلزامية التنفيذ ، وتتعرض للمسائلة القانونية في حال عدم تطبيقها ، ومن هذا المنطلق تظهر قوة وصلابة البنك المركزي والسلطة التنفيذية ككل في علاقتها مع البنوك التجارية.

6)الجزاءات :-

تعتبر كآخر أسلوب تلجأ إليه البنوك المركزية كسلطة نقدية على البنوك التجارية لضمان حسن سياستها وسيادتها على البنوك التجارية ولضمان السير الحسن للسوق النقدية.

7) الايداع المسبق للإستيراد: يستخدم هذا الاسلوب لدفع المستوردين الى ايداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات فى صورة ودائع لدى المصرف المركزى لمدة محدودة ، ونظراً لعدم قدرة المستوردين فى دفع أموالهم الخاصة دفعة واحدة وتجميدها ، فهم يلجئون

[1] - الجنابى ، عجمي جميل : " النقود والمصارف" ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009،ص 265.

[2] - عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009،ص 265.

بذلك الى الاقتراض من المصارف لضمان الاموال اللازمة للايداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقى الاقتصاد ويؤدى بدوره الى رفع تكلفة الواردات [1].

ونستخلص لما سبق بان السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم تعتمد على المزيد من الإجراءات الخاصة التي يتولاها المصرف المركزي للتأثير على مستوى الناتج والتوظيف عن طريق عرض النقود، كما تنقسم السياسة النقدية إما سياسة انكماشية تستخدم في حالات التضخم، وتهدف فيها السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي والطلب عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، من خلال زيادة سعر الفائدة و زيادة سعر الخصم ، وإما سياسة توسعية فتستخدم في حالات الانكماش، وتهدف إلى زيادة الإنفاق أو الطلب الكلي، وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع من خلال تخفيض الفائدة.

المبحث الثالث: تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الكلى بليبيا

إن السياسة النقدية التي يرسمها ويشرف على تنفيذها مصرف ليبيا المركزي تتأثر بسمات الاقتصاد الليبي التي تتمثل في انه اقتصاد ريعي وذو مصدر وحيد لدخله وهو النفط، كما تتأثر بمدى تطور القطاع النقدي والمالي، ونوعية وحجم وسائل الدفع المتاحة به والتشريعات المنظمة لهذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتهدف السياسة النقدية في ليبيا كما نصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم 1 لسنة 2005 وتعديله إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما في ذلك استقرار سعر صرف الدينار الليبي والمحافظة على سالمة واستقرار القطاع النقدي والمالي ، لذلك فإن السياسات النقدية التي يتبعها المصرف المركزي إذا كان المصرف يتبع سياسه انكماشية يترتب عليها تقليل كميه النقود المتداولة، فإن هذا التقليل يحد من حرية البنوك التجارية في خلق الودائع أي زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي ، أما إذا اتبع سياسه توسيعيه لتحفيز النمو الاقتصادي يكون ذلك من خلال زياده عرض النقود وتقليل نسبه الاحتياطي الإلزامي أما السياسة غير التقليدية يتبعها في الازمات الاقتصادية للسيطرة على الفوضى باستخدام أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ونسبه الاحتياطي الالزامي معاً في نفس الوقت[2] .

أولا : تطور عرض النقود وحجم الانفاق العام خلال الفترة2000 – 2023

إن المصرف الليبي المركزي هو يحدد مكونات عرض النقود بالمفهوم الواسع على انها المتداول لدى الجمهور (السيولة المحلية) وودائع تحت الطلب بالدينار الليبي ، وشبة النقود تشمل ودائع ادخارية (ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي) وودائع لأجل (ودائع بعملات اجنبية لعملاء مقيمين).ومن خلال البيانات بالجدول رقم (1)وبتتبع الشكل البياني رقم (1) يتضح ان عرض النقود (السيولة المحلية) بالمفهوم الواسع في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ، حيث تراوحت كمية عرض النقود 10232.8 في عام 2000ثم ارتفعت بشكل كبير الى ان وصلت قيمة عرض النقود 125543في اواخر عام 2020نتيجة الظروف الاستثنائية داخل ليبيا والمخاوف لدى المودعين ، ثم تراجع عرض النقود الي 100618في عام 2021لاتخاذ بعض الاجراءات من قبل مصرف ليبيا المركزي، ثم ارتفع تدرجي الى 110339 في عام 2022 الى أن وصل112198 في اواخر الربع الثالث لعام 2023.

الجدول(1) تطور عرض النقود خلال الفترة 2000-2023 (بالمليون دينار)

السنة	عرض النقود	السنة	عرض النقود
2000	10232.8	2012	63731.5
2001	12288.4	2013	69005.9
2002	13004.1	2014	69404.**7**
2003	14051.8	2015	78666.3
2004	13135.5	2016	96320.9
2005	17096.3	2017	111339
2006	19655.9	2018	110721
2007	26982.1	2019	108741
2008	39744.5	2020	125543
2009	44161.3	2021	100618
2010	46313.7	2022	110339
2011	57305.9	2023	112798

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مصرف ليبيا المركزي ، (2005) النشرة الاقتصادية المجلد رقم 45 الربع الثالث ، مصرف

[1] حامد عبد المجيد : 2003 " السياسات المالية " الدار الجامعية ، ص 35

[2] https/www.avatradear.com

ليبيا المركزي (2012)النشرة الاقتصادية المجلد 52 النصف الاول ،مصرف ليبيا المركزي ،(2013)النشرة الاقتصادية المجلد 53 الربع الرابع ، مصرف ليبيا المركزي (2023)النشرة الاقتصادية المجلد 63 الربع الثالث.

الشكل رقم (1)

تطور عرض النقود خلال الفترة (2000–2023)

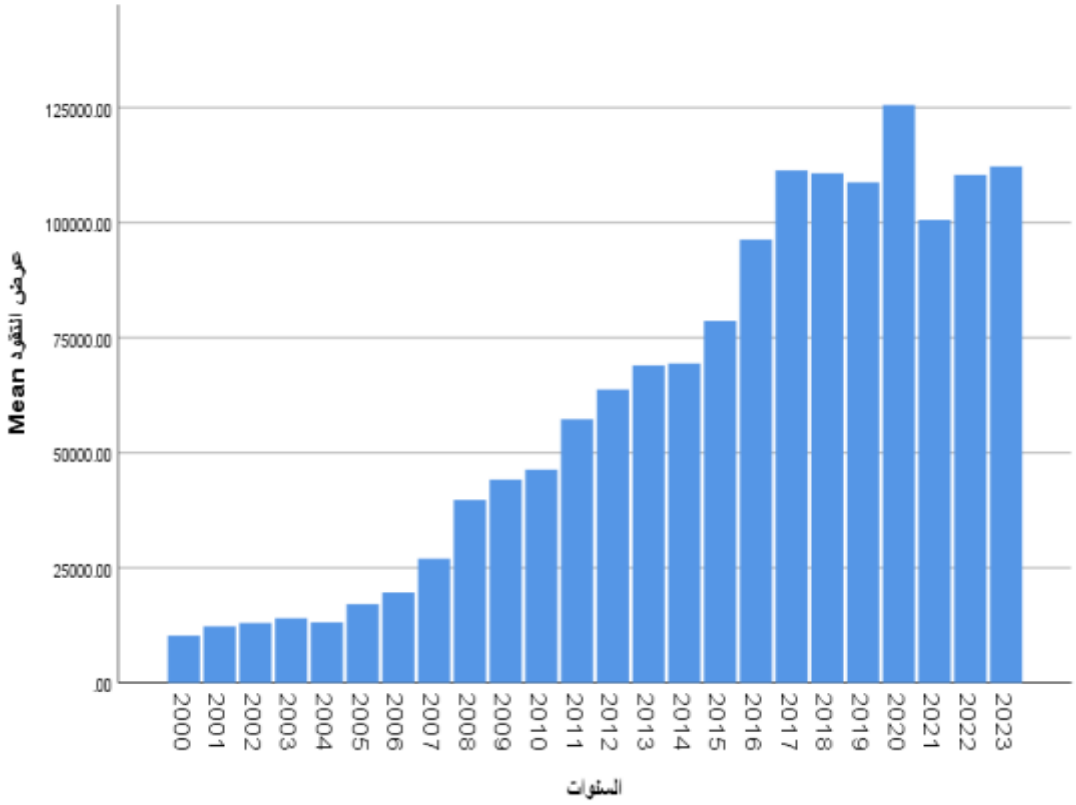

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)باستخدام SPSS

ثانيا:- تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة (2000-2023)

يشمل الانفاق العام (المرتبات، والتسييرية ، والتحول، والدعم وموازنة الاسعار، وعلاوة الابناء ، وصندوق دعم الزواج) من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (2)وبتتبع الشكل البياني رقم (2)يتضح ان الانفاق العام غير مستقر يتراوح ما بين الزيادة والانخفاض فقد بلغ 5250.2في عام 2000ثم زاد الى 85775.9في اواخر عام 2021ثم ارتفع بشكل كبير وصل الى 127874في عام2022 نظرا لزيادة المرتبات ومنحة الابناء ومنحة صندوق الزواج وبعض مشاريع البنية التحتية ، ثم تراجع خلال الربع الثالث للعام 2023.

الجدول(2) تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة (2000-2023)(بالمليون دينار)

السنة	الانفاق العام	السنة	الانفاق العام
2000	5250.2	2012	53941.6
2001	5631.6	2013	65283.5
2002	8487	2014	43814.2
2003	6866.2	2015	36014.9
2004	17230	2016	29171.3
2005	21343	2017	32692
2006	21378	2018	39286.4
2007	30883	2019	45813
2008	44115.5	2020	37310
2009	35677.2	2021	85775.9

2010	54498.8	2022	127874
2011	23366.5	2023	76840.4

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مصرف ليبيا المركزي (2005)النشرة الاقتصادية المجلد رقم 45 الربع الثالث ، مصرف ليبيا المركزي (2012)النشرة الاقتصادية المجلد 52 النصف الاول ، مصرف ليبيا المركزي (2013)النشرة الاقتصادية المجلد رقم 53 الربع الرابع ، مصرف ليبيا المركزي (2021)النشرة الاقتصادية المجلد 61 الربع الرابع ، مصرف ليبيا المركزي (2023)النشرة الاقتصادية المجلد 63 الربع الثالث.

الشكل رقم (2)

تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة (2000 – 2023)

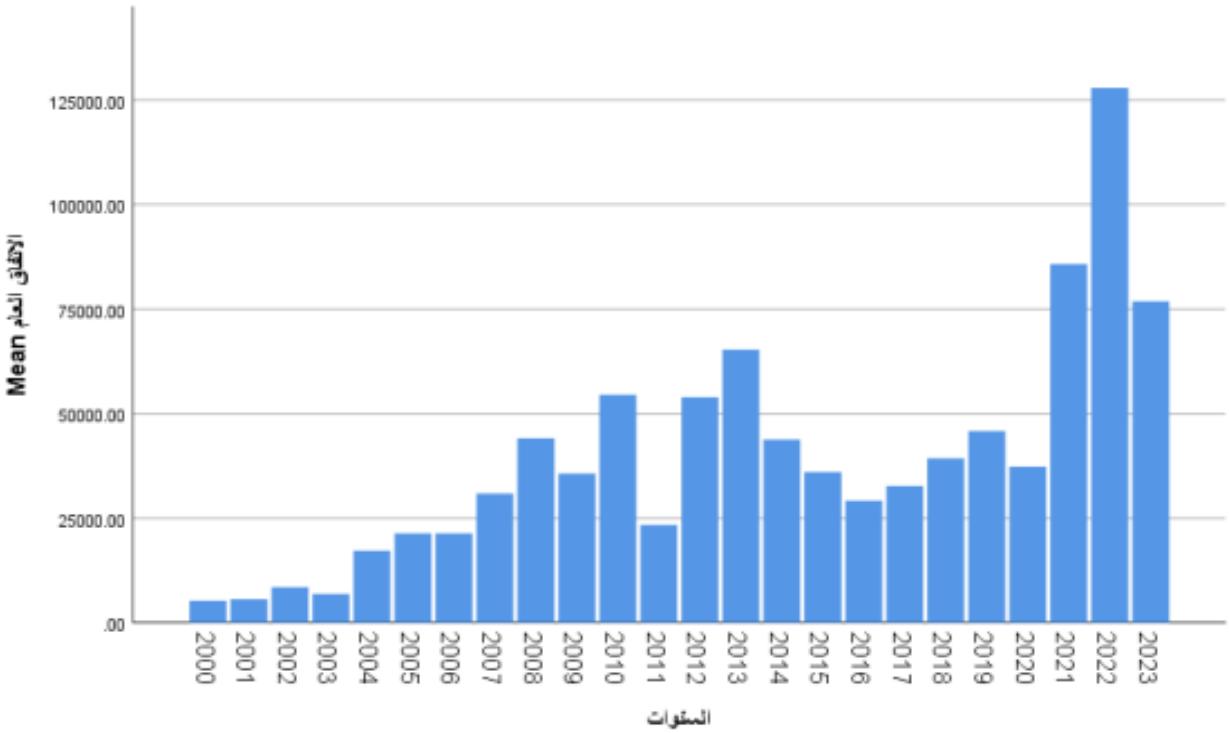

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) باستخدام SPSS

ثالثا : أسباب ضعف السياسة النقدية في الدول النامية [1] :

نظرا للاحتلال الاقتصادي الموجود في الدول النامية فإن عدم فعالية سياستها النقدية راجع إلى بعض العناصر والتي سنذكر منها:-

1) قلة وضيق الأسواق النقدية والمالية مع عدم تنظيمها كل هذه الأسباب تؤدي إلى العجز في تطبيق السياسة النقدية وذلك ما يتجلى في ضعف فعالية معدل إعادة الخصم والعجز عن تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق شامل -.

2) عدم قدرة البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية مما ينتج عنه عدم تأثير البنوك التجارية في الحركة الاقتصادية

3) تركيز البنوك التجارية في هذه الدول على منح القروض للقطاع التجاري بدل منحها القروض للقطاع الإنتاجي الفلاحي والصناعي الذي يعتبر من أهم الأسس في التنمية الاقتصادية .

4) قلة الوعي ونقص الثقافة الاقتصادية لدى أفراد الدول النامية يجعلهم يحتفظون بالنقود في شكلها السائل وليست أوراق مالية وودائع مما يؤدي إلى عدم لعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التوازنات الاقتصادية والأوضاع السياسية غير المستقرة تؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين الأجانب مما ينعكس سلبا على التنمية في هذه الدول .

[1] معيزى قويدر : 2010 " بحث عن " فعالية السياسة النقدية واثارها فى اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية " ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 2

5) اعتماد الدول النامية على التمويل بالعجز في سياستها الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مقارنة عما تبحث عنه السياسة النقدية وهو ثبات الأسعار كما هو الحال في الدول المتطورة حيث أن هذا الأرتفاع له آثار على التنمية الاقتصادية.

6) الاعتماد الكلي للدول النامية في مداخلها على المواد الباطنية التي تصدر إلى الخارج ينتج عنه في حالة تذبذب الأسعار تقلبات قوية في اقتصاد هذه الدول النامية

7) عدم تغطية البنوك جميع أنحاء الوطن يؤدي إلى نقص المعاملات البنكية وتقليص دور البنوك وذهاب الأشخاص إلى الاكتناز كل ذلك سيؤدي إلى ضعف في تطبيق السياسة النقدية وينعكس على الاقتصاد الوطني وعلى تمثيل النظام الاقتصادي في بنوك الدول النامية في التمويل قصير الأجل واهمال القطاعات التي تحتاج إلى التمويل طويل الأجل والتي تعتبر من ركائز الاقتصاد.

المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية على البطالة

ظهر الاقتصاد الليبي مرونةً رغم انخفاض نموه الاقتصادي وتقلبه. ويقدر البنك الدولي انكماش الاقتصاد الليبي بنسبة 1.2% لعام 2022، ويُعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض إنتاج النفط خلال الربع الأول من العام. ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة، حيث بلغت 19.6%، ويعمل أكثر من 85% من القوى العاملة في القطاعين العام وغير الرسمي. وقد ساهم ارتفاع أسعار الغذاء والسكن والكهرباء بشكل كبير في التضخم. وبلغ مؤشر أسعار المستهلك الرسمي 4% بنهاية عام 2022، بينما شهدت سلة الحد الأدنى للإنفاق ذروة زيادة بلغت 38% في الأسعار الوطنية.

على الصعيد المالي، واجهت حكومة الوحدة الوطنية تحديات في تأمين ميزانية معتمدة لعام 2022. ومع ذلك، سجلت حكومة الوحدة الوطنية فائضًا ماليًا بنسبة 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، بانخفاض عن الفائض البالغ 10.6% في عام 2021. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وخاصة الأجور العامة، التي ارتفعت بنسبة 42.%

لقد أثرت عملية التحول الصعبة في ليبيا على الاقتصاد والمجتمع؛ حيث شهدت البلاد انخفاضًا بنسبة 50% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و2020. ولولا الصراع، لكان من الممكن أن يشهد الاقتصاد، على العكس من ذلك، نموًا إيجابيًا مرتفعًا بنسبة 68% على مدى السنوات العشر، وهي إمكانية لا تزال قابلة للتحقيق وتسلط الضوء على الإمكانات الهائلة للبلاد.

منذ عام ٢٠١١، تراجعت كفاءة نظام الحماية الاجتماعية في ليبيا بشكل ملحوظ. ونتيجةً لذلك، أصبحت تغطية الفئات الأكثر ضعفًا محدودة، وتأثرت نتائج سوق العمل سلبًا. يستند قطاع الحماية الاجتماعية في ليبيا إلى أسس قانونية ومؤسسية متينة، ويتطلب إصلاحات سياسية لتعزيز كفاءته وفعاليته.

رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها ليبيا، إلا أنها تتمتع بإمكانات كبيرة لإعادة بناء اقتصادها وتنويعه، مدعومةً بموارد مالية ضخمة. وترتكز هذه الإمكانات على أربعة ركائز أساسية:

1) التوصل إلى اتفاق سياسي مستدام لمستقبل ليبيا
2)) وضع رؤية مشتركة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي
3) إنشاء نظام حديث لإدارة المالية العامة يضمن توزيعًا عادلًا للثروات وسياسات مالية شفافة
4) وضع سياسة اجتماعية شاملة تُسهّل إصلاح الإدارة العامة وتُفرّق بين التحويلات الاجتماعية والأجور العامة. وستُرسي هذه العناصر أسس مستقبل ليبيا المزدهر[1].

كما تكمن دور السياسات الاقتصادية وتأثيراتها على البطالة وهى كالاتى :-

أن مستوى العمالة في ليبيا يواجهون ظروفا صعبة من عدم توفر التأمين والرعاية الصحية، فضلا عن الأجور الزهيدة التي لا تتلاءم مع الغلاء والظروف المعيشية التي تعيشها البلاد وسط ارتفاع معدلات البطالة إلى 22 % خلال عام 2022 ،في وقت يطالب فيه ديوان المحاسبة بضرورة تخفيض الكادر الوظيفي البالغ 2.3 مليون موظف حكومي يتقاضون رواتب من الخزانة العامة.

وأكد عدد من الموظفين والعاملين أجرى الموقع معهم لقاءات، الغياب التام للتأمين على العمال، في حين أكد عدد منهم على سوء

[1] https://www.worldbank.org

الأوضاع أثناء العمل.وأضاف التقرير، بحسب شهادات عدد من موظفي قطاع التعليم العام، بأن الزيادات الأخيرة في مرتبات قطاع التعليم التهمت بسبب التضخم، وأنها لا تزال زهيدة جدا بالمقارنة مع المتطلبات المعيشية في البلاد. وأشار أحد العاملين، إلى أن العامل الليبي في القطاع العام حقوقه ناقصة فان "العامل الليبي في القطاع العام عن العمال في ليبيا يواجهون ظروفا صعبة من عدم توفر التأمين والرعاية الصحية، فضلا عن الأجور الزهيدة التي لا تتلاءم مع الغلاء والظروف المعيشية التي تعيشها البلاد وسط ارتفاع معدلات البطالة إلى 22 % خلال عام 2022 ،في وقت يطالب فيه ديوان المحاسبة بضرورة تخفيض الكادر الوظيفي البالغ 2.3 مليون موظف حكومي يتقاضون رواتب من الخزانة العامة ، وأكد عدد من الموظفين والعاملين أجرى الموقع معهم لقاءات، الغياب التام للتأمين على العمال، في حين أكد عدد منهم على سوء الأوضاع أثناء العمل ،

المطلب الثالث: تأثير السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكلٍ كبير في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق الدول النامية، خاصةً، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكلٍ مباشر، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد.

يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أمورٍ عديدة، من توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد، وكذلك في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإدخال تقنية متقدمة للدولة، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى كسب العمالة الوطنية مهارة أعلى وخبرة أكبر.،ُدرك الدول عامةً وخاصة ليبيا بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي.

مؤشرات الاستثمار الاجنبى فى الاقتصاد الليبى :-

تعد المؤشرات اداة فعالة لقياس مدى التقدم المستهدف صوب النتائج المنشود للتنمية المستدامة، ومن هنا نجد أن المؤشرات تخدم العديد من الأغراض، ممن حيث فعاليتها في قياس التنمية فأنها تقدم تصوراً معيارياً رقمياً يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالدول الأخرى دورياً، بحيث يعطي صورة واضحة عن حاله التنمية في الدولة مقارنة بالدول الأخرى ، ومن حيث فعاليتها في اتخاذ القرار وفي مراقبة التنفيذ، فانه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية نحو التقدم او التراجع في تحقيق الأهداف.

ليبيا، دولة غنية بالنفط، تقع في موقع استراتيجي على مفترق طرق بين أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، وتزخر بإمكانيات غنية لم تُستغل بعد. بعد فترة انتقالية غير حاسمة، لا تزال ليبيا غارقة في مأزق سياسي. وقد أدى الإرث المؤسسي لماضي البلاد المعقد، الذي أعقبه عقد من عدم الاستقرار، إلى مؤشرات تنمية وقدرات مؤسسية لا تتماشى مع وضع ليبيا كدولة متوسطة الدخل. لم يتسبب الصراع في ليبيا في خسائر فادحة في مكاسب التنمية لليبيين فحسب، بل أثر بشكل مباشر أيضًا على رفاهية الدول المجاورة ومنطقة الساحل وأوروبا.

يُشكّل قطاع النفط والغاز المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي، وهو لا يزال يفتقر إلى التنوع، مع وجود قطاع عام كبير. في عام ٢٠٢٣، مثّل قطاع النفط والغاز ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٤٪ من الصادرات، و٩٧٪ من الإيرادات الحكومية. لا يزال القطاع الخاص متخلفًا، ولكنه يتمتع بإمكانيات نمو كبيرة، ويُوظّف حاليًا ما يقرب من ١٤٪ من القوى العاملة.

على الرغم من زيادة إنتاج النفط، إلا أن سنوات من الصراعات والانقسامات أدت إلى نقص الاستثمار العام وصيانة البنية التحتية. إضافةً إلى ذلك، أعاق التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد نمو القطاع الخاص. ونتيجةً لذلك، يعاني السكان من محدودية فرص الحصول على خدمات صحية جيدة، ونظام تعليمي متهالك، وانقطاعات في توفير مياه الشرب الآمنة، وإمدادات كهرباء غير مستقرة ، حيث انكمش الاقتصاد الليبي بنسبة 2.9% في عام 2024. وأدى حل أزمة مصرف ليبيا المركزي في أكتوبر 2024 إلى ارتفاع إنتاج النفط بنسبة 35% في الربع الأخير من عام 2024، إلا أن متوسط الإنتاج لهذا العام كان أقل من مستويات عام 2023، مما تسبب في انكماش الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 6%. في المقابل، نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2%، مدفوعًا بزيادة قدرها 10% في أجور القطاع العام. في يناير 2025، رفعت المؤسسة الوطنية للنفط إنتاجها إلى 1.4 مليون برميل يوميًا، مستهدفةً الوصول إلى 1.6 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2025 ، وبلغ فائض الموازنة 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. وبلغ إجمالي الإيرادات 56.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة ملحوظة في الإيرادات غير النفطية بفضل ضرائب صرف العملات الأجنبية

(10% من الناتج المحلي الإجمالي) وأرباح مصرف ليبيا المركزي (3% من الناتج المحلي الإجمالي). وساعدت هذه الزيادة في الإيرادات غير النفطية على تعويض انخفاض عائدات النفط الناجم عن انخفاض الإنتاج والأسعار. وبلغ الإنفاق العام 56.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها 2% عن عام 2023، ويعزى ذلك أساسًا إلى ارتفاع الأجور، بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 77.8%. وفي ديسمبر 2024، حوّلت حكومة الوحدة الوطنية 21 مليار دينار ليبي من ميزانية التنمية غير المنفقة إلى وزارة المالية لتمويل مشاريع مستقبلية في عام 2025 ، كما أدت ضريبة النقد الأجنبي، التي فُرضت في مارس 2024، إلى تضييق نطاق الحصول على النقد الأجنبي، مما أدى إلى انخفاض واردات السلع بنسبة 6 % على مدى عشرة أشهر. وانخفضت صادرات النفط بنحو تسعة في المائة بسبب إغلاق مرافق التصدير وانخفاض الأسعار، مما أدى إلى تقليص فائض تجارة السلع بنسبة 12 % ليصل إلى 23 % من الناتج المحلي الإجمالي[1].

المبحث الرابع: الاصلاحات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي

أولا : سحب انواع من العملة :-

أكد مصرف ليبيا المركزي، أن المصرف أصدر قرارا بسحب الإصدارين الأول والثاني من فئة الخمسين دينارا ابتداء من الأحد المقبل حتى نهاية أغسطس 2024 ، وأن الإجراء هدفه محاصرة العملة المزورة من فئة الخمسين دينارا التي تستخدم في المضاربة على أسعار العملة في السوق الموازية.

وحسب نشرات مصرف ليبيا المركزي، يقدر إجمالي العملات النقدية من ورقة الخمسين دينارا بـ6.3 مليار دينار حتى نهاية العام 2023 وفي نهاية فبراير الماضي، كشف المصرف وجود ثلاثة إصدارات من فئة الـ50 دينارا متداولة في الأسواق وتشير البيانات الرسمية إلى أن السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي تبلغ 43.15 مليار دينار حتى نهاية الربع الرابع من العام 2023، بينما معدلها الطبيعي لا يتعدى ثلاثة مليارات دينار ، كما تعد «ورقة الخمسين دينارا تعد عملة اكتناز غير متداولة بين عامة الناس في المعاملات اليومية، وتستخدم في بعض الأنشطة غير المشروعة قانونا. كما أنها تسبب ضررا جسيما في الاقتصاد، وتؤثر على سعر صرف الدينار الليبي« وعن نية المصرف سحب ورقة العشرين دينارا من الإصدارين الأول والثاني، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 14.3 مليار دينار ليبي، وذلك خلال العام الحالي، في خطوة جديدة ضمن برنامج إصلاح السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي ويأتي هذا الإجراء عقب استكمال المصرف عملية سحب ورقة الخمسين دينارا، التي كانت تُقدّر قيمتها بنحو 13 مليار دينار، بهدف السيطرة على مستويات السيولة، والحد من الأنشطة غير الرسمية، مثل السوق السوداء وغسيل الأموال ، وأن سحب الفئات القديمة يمثل إحدى أدوات تعقيم الكتلة النقدية المتداولة، ودفع النظام المصرفي نحو مزيد من الشفافية والتنظيم ويهدف إلى إعادة بناء الثقة بالعملة الوطنية ، وأن نجاح هذه الخطوة يتطلب تطبيق سياسات داعمة تضمن عدم نقص السيولة في الأسواق، مع توفير تسهيلات مصرفية للمواطنين في جميع المناطق، لا سيما النائية منها.

وفي السياق ذاته إن سحب العملة القديمة ضروري لإعادة بناء الثقة بالنظام النقدي، مشددًا على ضرورة اقتران هذه الخطوة بسياسات نقدية داعمة لتفادي تراجع السيولة أو تفاقم أزمات المصارف. وأن هذا الإجراء سيمكن المصرف المركزي من تحسين إدارة السيولة وتعزيز رقابة العمليات النقدية، مع تأكيد أهمية توفير تسهيلات واسعة للمواطنين، خصوصًا في المناطق البعيدة، لضمان انسيابية عمليات الإيداع والاستبدال ، كما أن النتائج الإيجابية المتوقعة تشمل تحسين جودة النقد المتداول، والحد من استخدام النقد في السوق الموازية، غير أن النجاح الكامل للقرار يظل مرهونًا بحسن التواصل مع المواطنين، وسلاسة الإجراءات المصرفية. بجانب مساهمة مصرف ليبيا المركزي في هذا الإجراء في التخفيف من أزمة السيولة، عبر تقليص الفائض النقدي غير الرسمي، وتعزيز قدرة المصارف على تلبية احتياجات المواطنين.

ووفقًا لبيانات النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي حتى نهاية عام 2024، بلغ حجم العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي نحو 45.9 مليار دينار، دون احتساب العملة المطبوعة في روسيا، التي تُقدر بنحو 23 مليار دينار

ثانيا : تخفيض قيمة الدينار :-

تعد سياسة تخفيض سعر الصرف من أكثر السياسات استخداما وأهمية في العديد من الدول وخصوصا تلك التي تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، إن تخفيض سعر صرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات من

[1] https://www.afdb.org/ar/lyby-ltwqt-lqtsdy

السلع، والخدمات، والتحويلات من جانب واحد، وحركات رؤوس الأموال(، ومع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، أي على الحساب الجاري (الميزان التجاري(بميزان المدفوعات، فبالنسبة أغلب الدول يساهم الحساب الجاري عادةً بالقسط اكبر من أجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة آثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات، ويتوقف أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات على عدة عوامل يتطلب توفرها حتى يكون هناك تأثير لهذه السياسة[1]

وأن سياسة تخفيض العملة سياسة قديمة بشكل عام، ألا أنها لم تأخذ وضعها كمنهج علمي يستند إلى النظرية الاقتصادية على يد **روبنسون** في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث أشار روبنسون بأن التخفيض قد يحسن معدل التبادل التجاري الدولي للبلد، وقد يؤدي كذلك إلى تدهوره، ويعتبر التخفيض من الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية العادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية، والعودة بها إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العمالة الرئيسية، وذلك من أجل تحسين وضع الحساب الجاري من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات، وكذلك إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، فهو إجراء تتخذه الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها؛ بهدف تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض المستوى العام للأسعار فيها [2]

أهداف سياسة تخفيض العملة :-

تطورت الأهداف من سياسة التخفيض مع تطور السياسة نفسها، فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج وزيادة مقبوضاتها من الخارج، ويكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف أهمها :-

1) علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض، وذلك عند قيام الدولة التدخل في أسواق الصرف، بغرض تقليص الفارق بين المستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية، وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بالنسبة للأجانب، وتقليص الواردات الارتفاع أسعار الأجنبية لها بالنسبة للصادرات والناتج المحلي .
2) الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات مديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة أنه يقلص الواردات، يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والناتج المحلي .
3) زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة، وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع تصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع غير قابلة للتبادل إلى القطاع التصديرية، والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول الادخار الوطني المترتب عن التخفيض، وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني .

ث- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المنخفض.

شروط نجاح سياسة تخفيض العملة :-

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا يعتبر سياسة فعالة في إزالة العجز في ميزان المدفوعات الا في الحالة توفر الشروط التالية[3] :

1) يجب الا يرافق التخفيض ارتفاع في الأسعار المحلية لصادرات البلد الذي قام بالتخفيض، ألنه لو حدث ارتفاع في تلك تص انخفاض أسعار هذه الصادرات أصالً الأسعار فإن ذلك يتم عن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية .
2) الا يصاحب التخفيض انخفاض في أسعار السلع الأجنبية المستوردة، فقيام الاجانب بإعطاء تخفيض في أسعار السلع المستوردة لصالح المستورد الوطني سوف يقضي على ارتفاع أسعار الواردات الناجم عن تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ويبقى المستوردين الوطنيون على استعداد الاستيراد السلع الأجنبية بحيث ال ينجم عن ذلك أي انخفاض في قيمة الواردات لإزالة العجز في ميزان المدفوعات .
3) يجب ألا تلجأ الدول الأجنبية إلى إتباع نفس سياسة التخفيض؛ ألنها لو أقدمت على ذلك فإن مستويات أسعار السلع في معظم الدول التي أخذت بسياسة التخفيض تبقى كما هي عليه قبل التخفيض

---

[1] موسى، شقيري نوري، الحنيطي، محمد عبدالرزاق، الزرقان، صالح طاهر وسعادة عبد الله يوسف): التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.2017

[2] نجاح، سلامة :(. تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري. دراسة حالة الجزائر)-1990 2012)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر.2013

[3] الجانبي، هيل عجمي جميل الجانبي :. التمويل الدولي والعالقات النقدية الدولية ،الطبعة الأولى ،2014 دار وائل للنشر، عمان

4) توفر جهاز إنتاجي مرن قادر على إنتاج السلع والخدمات لمقابلة الطلب المتزايد عليها بعد التخفيض، فالأثر الأولي للتخفيض هو زيادة الطلب على السلع الوطنية .

5) أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ومرونة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مرتفعة وأكبر من الواحد الصحيح، فارتفاع مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية يسفر عنه زيادة كبيرة في قيمة الصادرات الوطنية، ألن أي انخفاض في أسعار السلع الوطنية هذه بسبب التخفيض يترتب عليه بالمقابل ارتفاع أكبر في الطلب الأجنبي وفي قيمة بالنسبة لتغيرات في أسعار هذه السلع، كما أن ارتفاع مرونة الطلب الوطني على السلع .

ثالثا: حزم الاصلاحات الاقتصادية للاقتصاد الليبى :-

1- خفض قيمة الدينار بنسبة 13% مطلع أبريل الجاري، إضافة إلى تشديد القيود على النقد الأجنبي من أجل تخفيف الضغوط الواقعة على احتياطيات البلاد من العملة الصعبة نتيجة غياب أدوات السياسة النقدية التقليدية، وهو ما يجعل ضبط الإنفاق المالي هو الأداة الأكثر فاعلية ضمن الأطر الاقتصادية المتاحة في ليبيا حاليًا. ومع ذلك، نبّه الصندوق إلى أن حالة عدم الاستقرار السياسي والتشظي المؤسسي قد تعيق قدرة السلطات على معالجة ضغوط الإنفاق خلال الفترة القصيرة المقبلة.

2- تقليص الفجوة القائمة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية، موصيًا بإلغاء تدريجي لضريبة النقد الأجنبي، وتخفيف القيود على تحويل العملات، مع الحرص على المحافظة على احتياطيات النقد الأجنبي عند مستويات آمنة.

3- قيام مصرف ليبيا المركزي بوضع إطار عمل واضح وفعّال للسياسة النقدية، مع تحديد سعر فائدة مرجعي يستند إليه النظام المصرفي، بما يمكنه من الاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة، ويمنح البنوك والمؤسسات المالية أداة دقيقة لتحديد تكاليف الإقراض وأسعار الفائدة.

4- تعزيز الشمول المالي وتشجيع التحول نحو المدفوعات الإلكترونية وضخ أوراق نقدية جديدة في السوق، معتبرًا أن هذه الخطوات ضرورية لمعالجة ظاهرة اكتناز النقد، واستعادة الثقة بالقطاع المصرفي. كما دعا إلى تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة، وتوفير خطط ادخار جذابة للمواطنين، باعتبار أن هذه الخطوات ستسهم بدورها في دعم التمويل الموجه للقطاع الخاص وتحفيز النشاط الاقتصادي.

5- استمرار السلطات الليبية في تطوير الإطار القانوني والرقابي الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتماشى مع المعايير الدولية، لضمان استقرار علاقات المصارف المراسلة، والحفاظ على سلامة النظام المالي في ليبيا.

6- معالجة التحديات التي تعيق نمو القطاع الخاص، مشيرًا إلى أن الاقتصاد غير الرسمي ما زال يحتل مساحة واسعة بسبب استمرار الغموض السياسي، وضعف الأطر التنظيمية التي تنظم بيئة الأعمال والاستثمار. وأوضح أن أبرز العقبات التي تواجه الشركات الليبية تتمثل في محدودية فرص الوصول إلى التمويل، وصعوبة الحصول على العملات الأجنبية، واستمرار هيمنة الوظائف العامة، إلى جانب ضعف مستوى الحوكمة.

7- وضع إطار قانوني واضح لمنح التمويل، خاصة بعد فرض قانون حظر الفوائد، ودعا السلطات إلى تبني خطة إصلاح اقتصادي شاملة تركّز على تهيئة بيئة ملائمة لنمو القطاع الخاص، من خلال تطوير التشريعات، وتوسيع فرص التمويل، وتحسين الوضع الأمني.

8- تعزيز حوكمة البنوك المحلية. كما أشاد الصندوق بنشر ديوان المحاسبة الليبي لتقاريره السنوية، إلى جانب اعتماد ليبيا استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، لكنه نبه إلى أن نقاط الضعف المؤسسية لا تزال قائمة، خاصة في إدارة المؤسسات العامة، والإشراف على الإنفاق الحكومي، وسيادة القانون، معتبرًا أن معالجة هذه التحديات في الوقت المناسب من شأنها أن تسهم في خلق بيئة أعمال أكثر استقرارًا ودعم نشاط القطاع الخاص.

9- الانقسام داخل الجهاز المصرفي يعيق رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف الموجودة في الشرق ، ويواجه صعوبات في ادارة المعلومات نتيجة لضعف البنية التحتية والقدرات الفنية، مع تعارض السياسة النقدية التي تهدف الي تخفيض معدلات التضخم ، مع محاولات الخزانة العامة (السياسة المالية)في ادارة الدين العام ، يجب تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية بعناية، وبحيث لا يحدث تعارض بينها، حيث يصعب مثلاً استهداف التضخم مع تحقيق معدلات عالية للتوظف.

10- تحديد كمية عرض النقود المستهدف الوصول إليها (كهدف وسيط)، واللازمة لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية.

11- تحديد توليفة متناسقة من الأدوات النقدية التي يجب استخدامها للتأثير في عرض النقود، بحيث يتم صياغتها بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية التي يعمل خلالها النظام النقدي، حتى تكون أكثر فاعلية في حقيق أهدافها.

12- يجب على السلطة النقدية مراعاة أن السياسة النقدية ما هي إلا جزء من مجموعة سياسات اقتصادية أخرى، تشكل في مجموعها السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبالتالي يجب التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى، وخاصة السياسة المالية

والسياسة التجارية ، وبصفة عامة يجب على المصرف المركزي أن يعمل على ضبط معدل النمو في عرض النقود بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج القومي الحقيقي.

13- يجب التركيز على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز وخصوصًا مع الانخفاض المتوقع في أسعار النفط العالمية في السنوات المقبلة بحسب صندوق النقد الدولي. فعلى الرغم من أهمية هذا القطاع؛ فإنه يجب تشجيع وتطوير قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة والسياحة لتوسيع قاعدة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة ويتطلب ذلك تحفيز القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

14- كما يجب إصلاح السياسات المالية والنقدية في ليبيا عبر ضبط الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية. وعلى الرغم من توحيد المصرف المركزي «شكليًا» لكن يبدو أن مشكلة دمج نظام المدفوعات والعمليات المحاسبية بين الشرق والغرب والتدفقات المالية من الشرق ما زالت عالقة وليس ببعيد اللغط الذي أثارته العملة من فئة الـ50 دينارًا المشكوك في سلامتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لسحبها.

15- من جهة أخرى حاول المصرف المركزي التخفيف من الضغط على النقد الأجنبي حيث أعلن في أوائل العام 2024 عن فرض ضريبة بنسبة 27% على سعر الصرف الرسمي للعملات الأجنبية بصفة مؤقتة وأيضًا هذه الخطوة أثارت الكثير من الصراعات بعد رفضها من حكومة الوحدة الوطنية وأدخلت أروقة المحاكم والقضاء في دوائر، لكن يبدو أنها ماضية إلى نهاية العام على أقل تقدير. في خضم كل ذلك تبقى مسألة توحيد أسعار الصرف والرقابة على إدارة الإيرادات والموازنة العامة هي الطريق الذي سيساهم في استقرار الاقتصاد الكلي ، وبالتوازي مع ذلك، يجب الاستثمار في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة كالطرق والكهرباء والمياه والتعليم والصحة، لتعزيز الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة ، علاوة على ذلك، تجب معالجة مشكلة البطالة من خلال برامج تدريب وتأهيل المواطنين وتوفير فرص عمل منتجة، إلى جانب رفع الأجور والمرتبات والإعانات الاجتماعية.

16- مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الحكومية، عبر تشريع قوانين صارمة ووضع آليات فعالة للمساءلة والشفافية .

17- **تخصيص بعض القطاعات:**

- يهدف إلى تقليل تدخل الدولة في بعض القطاعات، وزيادة دور القطاع الخاص .

18- **تغيير السياسات المالية:**

- يهدف إلى تحسين إدارة المالية العامة، وتقليل الإنفاق، وزيادة الإيرادات غير النفطية .

19- **تنمية القطاعات غير النفطية:**

- يهدف إلى تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي .

20- **إصلاح البنية التحتية:**

- يهدف إلى تحسين البنية التحتية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي .

21- **تحسين بيئة الأعمال:**

- يهدف إلى تسهيل إجراء الأعمال، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية .

- **أهمية حزم الإصلاحات:**

1) **زيادة النمو الاقتصادي:**

- تساعد الإصلاحات في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة.

2) **تقليل الاعتماد على النفط:**

- تعمل الإصلاحات على تقليل الاعتماد على النفط، وزيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية.

3) **تحسين الاستقرار الاقتصادي:**

4) تساعد الإصلاحات في تحسين الاستقرار الاقتصادي، وتقليل المخاطر، وزيادة الثقة في الاقتصاد الليبي .

النتائج :

1) ضعف تأثير السياسات المذكورة في الاقتصاد الليبي الناجم عن محاولة هيمنة كل سياسة عليه والعمل المنفرد وهذا يزيد من أعباء الدولة اقتصاديا

2) ان تدهور الحالة الأمنية في ليبيا ساهم في مغادرة الشركات الأجنبية والأيدي العاملة الوافدة مما يعرقل مسيرة عجلة التنمية الاقتصادية وتوقف العديد من المشاريع القائمة والمستحدثة منها.

3) درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي كبيرة، وذلك بسبب اعتماد الدولة تصدير بضاعة واحدة وهي النفط واعتمادها على الاستيراد بدرجة كبيرة في معظم احتياجاتها ومعاملاتها

التوصيات :

1- يجب التركيز على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز وخصوصًا مع الانخفاض المتوقع في أسعار النفط العالمية في السنوات المقبلة بحسب صندوق النقد الدولي. فعلى الرغم من أهمية هذا القطاع؛ فإنه يجب تشجيع وتطوير قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة والسياحة لتوسيع قاعدة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة ويتطلب ذلك تحفيز القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تقليص الفجوة القائمة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية، موصيًا بإلغاء تدريجي لضريبة النقد الأجنبي، وتخفيف القيود على تحويل العملات، مع الحرص على المحافظة على احتياطيات النقد الأجنبي عند مستويات آمنة.

3- قيام مصرف ليبيا المركزي بوضع إطار عمل واضح وفعّال للسياسة النقدية، مع تحديد سعر فائدة مرجعي يستند إليه النظام المصرفي، بما يمكنه من الاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة، ويمنح البنوك والمؤسسات المالية أداة دقيقة لتحديد تكاليف الإقراض وأسعار الفائدة.

4- تعزيز حوكمة البنوك المحلية. كما أشاد الصندوق بنشر ديوان المحاسبة الليبي لتقاريره السنوية، إلى جانب اعتماد ليبيا استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، لكنه نبه إلى أن نقاط الضعف المؤسسية لا تزال قائمة، خاصة في إدارة المؤسسات العامة، والإشراف على الإنفاق الحكومي، وسيادة القانون، معتبرًا أن معالجة هذه التحديات في الوقت المناسب من شأنها أن تسهم في خلق بيئة أعمال أكثر استقرارًا ودعم نشاط القطاع الخاص

5- كما يجب إصلاح السياسات المالية والنقدية في ليبيا عبر ضبط الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية. وعلى الرغم من توحيد المصرف المركزي «شكليًا» لكن يبدو أن مشكلة دمج نظام المدفوعات والعمليات المحاسبية بين الشرق والغرب والتدفقات المالية من الشرق ما زالت عالقة وليس ببعيد اللغط الذي أثارته العملة من فئة الـ50 دينارًا المشكوك في سلامتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لسحبها.

قائمة المراجع

اولا :المراجع العربية :-

1) أبو فردة، عمر عبدالسلام: دراسة عن " دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، الجامعة الأسمرية الإسلامية - كلية الاقتصاد والتجارة ، ليبيا – المجلد 11 ، 2020

2) الطيب ، حسن احمد : دراسة عن " أثر السياسة الاقتصادية على تنويع الاقتصاد في ليبيا" المؤتمر العلمي الثاني للمركز الليبي للدراسات ورسم السياسات – الاقتصاد الليبي (المقترحات والتحديات) - 30 سبتمبر 2024

3) الشريف ، علي سعيد وأخرون 1دراسة تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا " أبحاث مؤتمر الاقتصاد في ليبيا بين تحليل الواقع وآليات التطوير تحت شعار (ليبيا بين إعادة الإعمار والاستثمار) منشورات جامعة بنغازي يناير 2014م.

4) الرتيمى ، عبد المجيد الهادى : 2020 " واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي" مجلة دراسات الانسان والمجتمع – العدد 10- يناير 2020

5) الكراسنه، إبراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية – صندوق النقد الدولي، 2010.

6) أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008 ، ص183.

7) أحمد محمود عطوة يوسف وعصام الدين البدراوي البرعى: 2010 " اقتصاديات النقود والبنوك النظريات والسياسات، دار النشر المكتبة العصرية، ،ص257
8) أحمد مجذوب : 2004 " تقويم دور المصارف الإسلامية في تطوير العمل المصرفي " , حولية البركة، ص124.
9) أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفعالية السياسة النقدية،الطبعة الأولى، مصر:المكتب العربي للمعارف، 2014 ،ص8
10) الجنابى ، عجمي جميل : " النقود والمصارف" ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009،ص 265.
11) جمعه ، تركية فرج وأخرون : بحث عن " السياسات الاقتصادية واثرها على مستوى الاسعار فى ليبيا " المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة فى العلوم الانسانية والاجتماعية " العدد 3 ، المجلد 2 ، ابريل 2024 .
12) حسين ، مروان محمد: دراسة عن " دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، 5(50) ، 1490-1500 ، 2022
13) حمدي زهير شامية- "النقود والمصارف"- دار زهران للنشر- عمان- الطبعة الأولى 1993- ص328.
14) حامد عبد المجيد : 2003 " السياسات المالية " الدار الجامعية ، ص 35
15) خالد علي العجيلي احمد المحجوبي: دراسة عن " دور السياسات الاقتصادية في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي" خلال الفترة من 2004-2018 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، صبراته ، ليبيا 2019
16) رانيا الشيخ طه : (2021) " التضخم (أسبابه ، آثاره ، سبل معالجته) ، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18 ، صندوق النقد العربى " .ص 5
17) سارة ، طواهرى : دراسة عن " دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية" دراسة حالة على الاقتصاد الجزائرى " خلال الفترة من 2015-2022 ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر .
18) سعود جايد مشكور : 2012 " التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية " دار الدكتور للطباعة والنشر ، بغداد – العراق.
19) صبحي تادريس قريصة –"النقود والبنوك"- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت- طبعة 1984- ص168.
20) ضياء مجيد الموسوي:1989، اسس علم الإقتصاد ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ص 214.
21) طلحة محمد : (2019) " قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر " ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية – الجزائر .ص 13
22) عيسى، سلوى جمعة : دراسة عن " السياسة النقدية في ليبيا مراحل تطورها ومدى فاعليتها ، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية -جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم المرج 44 (1-14)
23) عبد المنعم راضي، النقود والبنوك ، مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1998 ،ص 290
24) عبدالمطلب عبدالحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر، 2013 ،ص18.
25) عبد المجيد قدّي- "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكليّة- دراسة تحليلية تقييمية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثانية 2005- ص53
26) عادل أحمد حشيش: 1992" أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت،ص ص 50-51.
27) عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر- طبعة 2004- ص254-255.
28) عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1992- ص71.
29) عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009،ص 265.
30) غازي حسين عناية، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، 2000 ،ص 9.
31) فهمي حسين كامل فهمى : 2006 ", أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي " ، , المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية,1427
32) موسى، شقيري نوري، الحنيطي، محمد عبدالرزاق، الزرقان، صالح طاهر وسعادة عبد الله يوسف): التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.2017
33) معيزى قويدر : 2010 " بحث عن " فعالية السياسة النقدية واثارها فى اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية " ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 2
34) محمد فوزى أبو السعود 2004 : " مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية " ص 151
35) مروان غطوان ، مقاييس اقتصادية: النظرية النقدية، قسنطينة، دار البعث للطباعة والنشر، 1989 ،ص 177.

36) مسعود ،عبد السلام: دراسة عن اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1999-2021) الجامعي – العدد 36 – خريف 2022
37) محمد ، على الجحاوى : دراسة عن " السياسة النقدية في ليبيا " دراسة عن التطورات والآثار ، المؤتمر العلمي الاول للدراسات الاقتصادية والسياسية 18 اغسطس 2024
38) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار غيدان، عمان ، 2011 .
39) مسعود ، يوسف يخلف : دراسة عن " فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية ، مجلد 2 عدد 2 (2019): المجلد الثاني، العدد الثاني، أبريل 2019
40) نجاح، سلامة :(. تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري. دراسة حالة الجزائر)-1990 2012)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر.2013
41) لؤي حسين احمد الطحطاوي مصطفى كامل خليل احمد وأخرون : بحث عن " السياسة النقدية والأداء الاقتصادي للبنوك المركزية" (دراسة مقارنة بين مصر وجنوب افريقيا)،مجلة البحوث والدراسات الافريقية ، المجلد 8 العدد 1 - (1-14) يوليو 2024

ثانيا: المراجع الاجنبية :-

1 Dhaneshwar Ghura ، " Effects of Macroeconomic Policies On Income ، In flation ، and out put Growth In sub – Saharan Africa ".، Journal of policy modeling ، (vol 17، No. 4 ، August 1995)، pp.367-383

2 [3] Lestre v, chandles ،The economies of money and benking, 6emeedition, new yourk: Harper and row publishers, 1973, p 24

3 The Monetarist versus Neo – Keynesian controversy over Inflation "، M. Semudram ،Tan. Eu chye 1988) ، (vol 36. No. 1 July / September ، Indian Economic Journal ": The Malaysian EViolence PP 49 – 52 ،

ثالثا: المواقع الالكترونية :

1 https/www.avatradear.com
2 https://www.worldbank.org
3 https://www.afdb.org/ar/lyby-ltwqt-lqtsdy